علم الوقف والابتداء
عند الإمام أبي العبَّاس المهدوي
دراسة استقرائية وصفية

إعداد الدكتور

كامل بن سعود العنزي

أستاذ علم القراءات المشارك – في كلية التربية

جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

kalenezy@ksu.edu.sa

علم الوقف والابتداء عند الإمام أبي العبَّاس المهدوي

دراسة استقرائية وصفية

كامل بن سعود العنزي

قسم القراءات –كلية التربية – جامعة الملك سعود– الرياض – المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: kalenezy@ksu.edu.sa

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمنهج الإمام المهدوي في كيفيَّة عرض مسائل باب الوقف والابتداء في كتبه، والمصطلحات التي اختارها فيه، وأسباب الخلاف الموجبة له، والمصادر التي اعتمد عليها في إيراد مادته، وموازنة ذلك بما في كتب أعلام زمانه. وأحصيتُ في تفسير المهدوي (**التحصيل**) ما يزيد على مائة موضع في باب الوقف والابتداء، وهي تندرج تحت حكم ما يوقف عليه، وما يبتدأ به– وهو المقصود من الباب–؛ وموضعين في (**شرح الهداية**).

الكلمات المفتاحية: الإمام المهدوي – الوقف والابتداء — المنهج — المصطلحات – المصادر.

The science of Waqf and Beginning with Imam Abu al-Abbas al-Mahdawi – An Inductive and Descriptive Study

Kamel bin Saud Al-Anazi
Readings Department , College of Education ,
King Saud University , Riyadh , Saudi Arabia.
Email: kalenezy@ksu.edu.sa

Abstract:

This research aims to show the methodology of Alimam Almahdawi in his approach to issues related to the subject of stopping and starting and the terms that he chose to describe it and the reasons he believed caused differences in it and their comparison with the methodologies of the most famous scholars of his time. The research also clarifies the sources he relied on in the work he produced. I counted in the interpretation of Al-Mahdawi (achievement) more than a hundred places in the chapter of the endowment and the beginning, and it falls under the rule of what stops it, and what begins with it - which is intended by the section -; and two places in (Sharh Al-Hidaya).

keywords: Alimam Almahdawi- Stopping and Starting - Methodology- Technologies- Sources.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على خاتم النبيِّين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه الميامين، وعلى كل من سار على دربه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ علمَ الوقف والابتداء من أهمِّ العلوم المرتبطة بالكتاب المكنون، والدُّر المصون، وذلك لما له من أهميَّة كبرى في بيان المراد والمعاني، وإقامة الألفاظ والمباني، وإيضاح الأحكام، ومنع الإيهام.

وبالإجادة فيه تتجلَّى معاني القرآن الفائقة، ومناحي التَّنزيل الرائقة، وهو أدبٌ يستعمله الحذَّاق في تلاوة القرآن، وضربٌ من ضروب الإتقان، والقارئُ مأمور بمعرفة مواطن الوقف والابتداء؛ حفاظًا على جمال النَّظم القرآني؛ الذي أعجز البلغاء، وأبهر الفصحاء، وقد نصَّ على ذلك غير واحد من أئمة القرَّاء، وشيوخ الأداء.

وممَّا جاء في بيان أهميَّة معرفة هذا العلم وإتقانه، وإجادته وإحسانه؛ قول الإمام أبي جعفر النَّحاس (ت ٣٣٨هـ):

(فقد صار في معرفة الوقف والائتناف التفريق بين المعاني؛ فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرأه ويشغل قلبَه به، ويتفقد القطع والائتنافَ، ويحرص على أن يُفهم المستمعين في الصِّلاة وغيرها، وأن يكون وقفه عند كلام مستقرٍّ، أو شبيه به، وأن يكون ابتداؤه حسنًا) (١).

وقد قيَّض الله – عزَّ وجل– لهذا العلم رجالاً أوفياء، وعلماء أجلَّاء؛ بدءًا من عهد الصَّحابة، والتَّابعين، وتَابعيهم إلى يومنا–هذا–؛ حيث أمعنوا النَّظر فيه، ودوَّنوا في أحكامه ومعانيه.

ومن الأئمة الألبَّاء، وشيوخ الإقراء والأداء؛ الذين كان لهم عناية بعلم الوقف والابتداء:

الإمام المقرئ الأحوذيُّ؛ أبو العبَّاس أحمدُ بن عمَّار المهدويُّ، فقد عُنِي فيه

(١) القطع والائتناف لابن النحاس(ص٢٠-٢١)، وانظر: شرح القصيدة الخاقانية للداني (٢٧٣/٢)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي(٣٤٢/١).

بالتأصيل والتدليل؛ والتوجيه والتعليل؛ خاصَّة في سِفره الأصيل، وتفسيره الموسوم بالتَّحصيل؛ الذي أجاد فيه سبْكَ العبارة، وإحكام الإشارة، وحسنَ الخطاب، ولا يستغربُ ذلك من إمام فائقٍ في أفنان الكتاب.

- **أهمية البحث وأسباب اختياره:**

دفعني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه أسباب عديدة، أذكر منها:

١- أهميَّة علم الوقف والابتداء في فهم ألفاظ القرآن ومعانيه، وإدراك مقاصده ومراميه.

٢- معرفة طرائق عرض مسائل باب الوقف والابتداء عند الإمام المهدويِّ في كتبه.

٣- مكانة الإمام المهدوي السَّامية، ورتبته العالية عند علماء الإقراء، وأهل الأداء.

- **أهداف البحث:**

١- التعريف بمنهج الإمام المهدويِّ في تناول مسائل هذا الباب، ومصطلحاته التي اختارها فيه.

٢- إيضاح أسباب اختلاف مواضع الوقف والابتداء عند الإمام المهدوي.

٣- بيان موارد الإمام المهدوي التي اعتمد عليها في إيراد مادة باب الوقف والابتداء.

- **الدراسات السابقة:**

بعد البحث والاستقراء، والتحرِّي والاستفتاء؛ لم أقفْ على بحث علميٍّ مفردٍ في دراسة علم الوقف والابتداء عند الإمام المهدويِّ؛ سوى رسالة علميَّة بعنوان:

(**علوم القرآن عند الإمام المهدوي وأثرها في تفسيره التَّحصيل**) للدُّكتور جمعان بن راشد الزهراني، وهي أطروحته في الدكتوراه، وقد نوقشت هذه الرسالةُ في كليَّة الدعوة وأصول الدين في جامعة القرى بمكة المكرمة يوم الثلاثاء ٢٩/٨/ ١٤٣٩هـ.

والرِّسالة في محتواها العلمي: عبارةٌ عن جمعٍ لأبرز قضايا علوم القرآن التي أودعها الإمامُ المهدويُّ في تفسيره، ثمَّ دراستها مقارنة بأقوال أهل العلم من مفسِّرين وغيرهم.

وقد ضمَّنها الباحثُ فصلاً عن علم الوقف والابتداء، وتكلَّم فيه عن منهج الإمام المهدوي، ومصادره، وأقسامه.

وقد خالفتُ الباحث – فيما ظهر لي– في تفسير مدلول مصطلح الوقف والابتداء عند الإمام المهدويِّ، وزدتُّ عليه موازنةً عجلى بين منهجه في كيفيَّة إيراد مسائله، ومنهج علماء زمانه، ومشاهير أوانه؛ خاصَّة ما جاء عند عصريَّيه الإمامَين مكيٍّ القيسي(ت٤٣٧هـ)، وأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ).

وحرصتُ على استقراء كلِّ كتب الإمام المهدوي، ولم أقتصر على تفسيره التحصيل، واجتهدتُّ في إعادة رسم معالم منهجه فيه، وبيان أسباب الاختلاف لديه، وتوسَّعتُ في إيراد الأمثلة، وكلُّ ذلك بعد حصر المواضع المتعقلَّة بهذا الباب في كتبه، والتي تجاوزت المائة في تعدادها.

ولايزال إرث الإمام المهدويِّ زاخراً، وعلى يتَّسع للمزيد من الدِّراسات قادرًا، وأملي أن يضيف هذا البحث شيئًا ذا بال، وأن يكون فيه إثراء في المقال.

- **خطة البحث:**

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

- **فالمقدمة:** تشتمل على أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدِّراسات السابقة، وخطَّة البحث، ومنهج البحث وإجراءاته.
- **التمهيد:** ويشتمل على ترجمة موجزة للإمام أبي العباس المهدويِّ.
- **المبحث الأول:** تعريف علم الوقف والابتداء، وتأريخ نشأته، ومناهج التأليف فيه.
- **المبحث الثاني:** منهج الإمام المهدوي في إيراد مسائل الوقف والابتداء في كتبه.
- **المبحث الثالث:** أقسام الوقف والابتداء عند الإمام المهدوي ومصطلحاته.
- **المبحث الرابع:** موارد الإمام المهدوي في باب علم الوقف والابتداء في كتبه.
- **الخاتمة:** وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.
- **ثم فهرس المصادر والمراجع.**
- **منهج البحث وإجراءاته:**

سلكتُ في هذا البحث المنهجَ الاستقرائيَّ الوصفيَّ؛ حيث قمت باستقراء المسائل المتعلِّقة بباب الوقف والابتداء عند الإمام المهدويِّ في كتبه، واستخرجت أمثلةً من كلامه توضِّح منهجه فيه، والمصطلحات التي سار عليها، والموارد التي انتقى منها، واستند إليها، وراعيتُ –قدر الإمكان–الإيجاز والاختصار، وانتقاء النُّصوص والآثار.

وأما إجراءات البحث فهي كالآتي:

- كتابة الآيات القرآنية بالرَّسم العثماني؛ وفق رواية حفص عن عاصم، واخترتُ الإشارة إلى اسم السورة، ورقمها في متن البحث بين معقوفتين.
- توثيق النُّصوص والمسائل العلميَّة من مصادرها الأصلية.
- لم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في البحث خشية الإطالة، واكتفيتُ بذكر سنة وفاته بين قوسين في أوَّل موضع يردُ فيه.
- بيَّنتُ في خاتمة البحث أهمَّ النتائج والتَّوصيات التي توصل إليها البحث.
- تذييل البحث بخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله التَّوفيق السداد، ونيلَ المأمول والمراد، وتبقى طبيعة العمل البشريِّ النَّقص والخلل، والتقصير والخطل، والاختلاف واردٌ بين الأجواد في اختراع المعاني الأبكَار، وافتراع بنات الأفكَار.

وأعتذر إن ضَعف البيان، أو حصلَ خطأ ونسيان، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمَّد سيِّد ولد عدنان.

والحمد لله رب العالمين،،،

* * *

التمهيد

ترجمة موجزة للإمام أبي العبَّاس المهدوي، ومكانته، وآثاره[1]

(١) لم أكن بِدْعًا في كتابة هذه الترجمة؛ فقد صُدِّرت بها كثير من كتب الإمام المهدوي المطبوعة المحقَّقة؛ لذا آثرت الإيجاز في إيرادها، وإضافة ما وقفت عليه من جديدها، ومن أبرز مراجع الترجمة، وهي مرتبة ترتيبا أبجديًّا:

- الأعلام، الزركلي (١/١٨٤-١٨٥).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي(١/١٢٦-١٢٧).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (١/٣٥١).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي(ص٨٠).
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(٩/٥٩٨).
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ(٤/٣٩٧-٤٠٢).
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي (ص١١٤-١١٥).
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر مخلوف (١/١٦١).
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ص٨٧-٨٨).
- طبقات المفسرين العشرين، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ص٣٠).
- طبقات المفسرين للداوودي، شمس الدين محمد بن علي الداوودي (١/٥٦).
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن يوسف الجزري(١/٩٢).
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية ورش أبي سعيد ورش، د. عبد الهادي حميتو (٦/٦٩٣-٧٢٦).
- معجم الأدباء، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٢/٥٠٨-٥٠٩).
- معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى، عبد الله بن عبد العزيز(ص١٣).
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة(٢/٢٧).
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

● **اسمه، ونسبه، ومولده:**

هو العلَّامة المفسِّرُ الحاذقُ، والمقرئُ اللغويُّ الفائقُ: أبو العبَّاس أحمدُ بن عمَّار بن أبي العبَّاس التميميُّ، المهدويُّ، الأندلسيُّ، المالكيُّ.

والمهدويُّ نسبة إلى المهديَّة، وهي مدينةٌ من مدن القيروان، بناها المهديُّ والد خلفاء مصر [(١)].

وقد أشار إلى ذلك غيرُ واحدٍ ممَّن ترجم له، ومن ذلك ماجاء في شرح إبراز المعاني لأبي شامة المقدسيِّ (ت٦٦٥هـ)؛ حيث قال معرِّفًا به:

(وهو أبو العبَّاس أحمد بن عمار المقرئ المفسِّر مؤلِّف الكتب المشهورة: التَّفصيل، والتَّحصيل، والهداية، وشرحها؛ منسوب إلى المهديَّة من بلاد أفريقية بأوائل المغرب)[(٢)].

ولم تذكر المصادر شيئًا عن تأريخ ولادته، ولكنها أجمعت على أنَّه نشأ في المهديَّة، وأنَّه من أهلها، وأنَّه رحل إلى القيروان؛ للأخذ عن علمائها وقرَّائها، ثمَّ إلى مكَّة للحجِّ والقراءة على بعض أعلامها، وأملى فيها بعض كتبه، ثمَّ عاد من رحلته المشرقيَّة إلى القيروان، ثم شدَّ رحله تُجاه بلاد الأندلس في حدود سنة (٤٣٠هـ) –كما ذكر ذلك ابن بشكوال في كتابه الصِّلة [(٣)]–، وأقام بها إلى أن توفِّي [(٤)].

=

(٧٦١/٢).

- مقدمة تحقيق كتاب شرح الهداية، د. حازم سعيد حيدر(٤١/١-١٠٨).
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (٧٥/١).
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي(١٦٩/٧).
- اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، محمد بن البشير الأزهري(ص١٩٣).

(١) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٥٩٨/٩).

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص٦٤)، وانظر– أيضا–: العقد النضيد شرح القصيد للسمين الحلبي (٣٢٦/١).

(٣) انظره: (ص٨).

(٤) انظر– مثلا–: جذوة المقتبس للحميدي (ص١١٤).

● **شيوخه:**

تتلمذ الإمام المهدويُّ على كوكبة نيِّرة من الأئمَّة، وأخذ عنهم علم القراءات، والتفسير، والحديث، واللغة، وغيرها من العلوم التي وُصِفَ فيها بالصَّدارة والإتقان، والإجادة والإحسان.

ومن أشهر شيوخه الأخيار على سبيل الإيجاز والاختصار:

١- عليُّ بن محمَّد بن خلف، أبو الحسن المعافريُّ، الإمام، الحافظ، المحدِّث، الفقيه المالكي، علَّامة المغرب-المعروف بابن القابسيِّ-، توفِّي سنة (٤٠٣ هـ) (١).

٢- محمَّد بن سفيان، أبو عبد الله القيروانيُّ، المقرئ الفقيه المالكي، أستاذٌ حاذقٌ، وصاحبُ كتاب «**الهادي في القراءات السبع**»، توفِّي سنة (٤١٥ هـ)(٢).

٣- أحمد بن محمَّد، أبو الحسن القنطريُّ، نزيل مكَّة، شيخٌ مقرئٌ، توفِّي سنة (٤٣٨هـ) (٣)، وغيرهم.

● **تلاميذه:**

لاشكَّ أنَّ الإمام المهدويَّ حلَّ في زمانه في مختلف العلوم محلَّ السَّمع والبصر، واعتُبر الإسناد عنه من مفاخر العصر، وقد اشتهر بعد رحيله ودخوله بلاد الأندلس، وصارت له فيها منزلةٌ علميةٌ تقاربُ منزلة كبار علماء زمانه، ومشاهير أوانه؛ كمكيِّ بن أبي طالب القيسيِّ، وأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيِّ.

وقد أقبلَ التلاميذُ عليه، وشدُّوا الرَّحل إليه، ومنهم على سبيل الإيجاز:

١- محمَّد بن أحمد بن مطرِّف، أبو عبد الله الكِنَاني القرطبي، أخذ الروايات عن الإمام مكيِّ بن أبي طالب، وكان من أوائل شيوخه، وقصد أبا العبَّاس المهدويِّ بعد دخوله الأندلس وصحبه، وكان عجبًا في القراءات، ديِّنًا، فاضلًا، ثقة، أخذ الناس عنه كثيرًا، توفِّي سنة (٤٥٤هـ) (٤).

وهو صاحبُ كتاب (**البديع في شرح القراءات السبع**)، وقد تبع فيه في بعض

(١) انظر -للمزيد-: وفيات الأعيان (٣/٣٢٠-٣٢١)، وغاية النهاية (١/٥٦٧).
(٢) انظر- للمزيد-: معرفة القراء (٩/٥٩٨)، وغاية النهاية (٢/١٤٧).
(٣) انظر- للمزيد-: معرفة القراء (٢/٧٥٤-٧٥٥)، وغاية النهاية (١/١٣٦).
(٤) انظر -للمزيد-: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس (ص٥٠٩)، وغاية النهاية (٢/٨٩).

المسائل شيخَه المهدوي، وصرَّح بذلك؛ كما في قوله: (والقول عندي في هذا قول أبي العباس أحمد بن عمَّار) [(١)].

٢- غانم بن وليد، أبو الوليد المالقيُّ، النحويُّ اللغويُّ، فقيه مدرِّس، وأستاذ في الآداب وفنونها، ومجوِّد مع فضل وحسن طريقة، توفِّي سنة (٤٧٠هـ) [(٢)].

٣- محمد بن إبراهيم بن إلياس، أبو عبد الله اللخمي الأندلسي -المعروف بابن شعيب المقرئ-، وشعيب هو جدُّه لأمه، أخذ عن جدّه، وعن الأئمة مكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الدانيِّ، وأبي العباس المهدويِّ، وتصدَّر لإقراء القرآن والعربية والآداب، وقرأ عليه بالسَّبع أبو الحسن عون الله بن عبد الرحمن-شيخ ابن الفحَّام-، قال ابن الأبار: (وقفتُ على السماع منه، في سنة إحدى وثمانين وأربعمائة) [(٣)].

● **منزلته العلميَّة، وثناء العلماء عليه:**

الإمامُ أبو العبَّاس المهدويُّ من الأئمة الألبَّاء، والنقَّاد الفطناء في فنَّي الرِّواية والدِّراية، وقد ساعدهُ على الظُّهور بين أقرانه، والتَّميز بين أفذاذ زمانه؛ ما تمتَّع به من فهمٍ دقيقٍ، ونظرٍ وتحقيقٍ، وسعة في الرِّواية، وأفقٍ في الدِّراية، وتفنُّن في التَّصنيف، وتنوُّع في التَّأليف.

وكانت له مساجلاتٌ ومناظراتٌ علميَّة مع الإمام الدانيِّ، وهي ظاهرة تميَّزت بها المدرسة الأندلسيَّة بين أقطابها من العلماء؛ مما يدلُّ على صدارتها وريادتها في ساحة الإقراء [(٤)].

وقد شَهِد الجهابذةُ العلماءُ للمهدويِّ بمكانته، وأشادَ الأئمة بمنزلته، ومن جملة ما قيل في بيان رتبته العالية، ومنزلته السَّامية:

قول ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ):

(وكان عالماً بالقراءات والآداب، متقدما فيهما، وألَّف كتبًا كثيرةَ النَّفع) [(٥)].

وقول ابن جُزَي الكلبيّ(ت٧٤١هـ):

(١) البديع في شرح القراءات السبع (ص ١٠٠).
(٢) انظر -للمزيد-: جذوة المقتبس (ص ٣٢٥)، والصلة (ص٤٣٣-٤٣٤).
(٣) انظر: معرفة القراء (٨٥١/٢)، وغاية النهاية (٤٧/٢).
(٤) انظر-للمزيد-: قراءة الإمام نافع عند المغاربة(٧٠٣/٦-٧٢٥)، ومنهج الإقراء بالأندلس د. مراد زهوي (ص٣٣٠-٣٣٢).
(٥) الصلة (ص٨٨).

(أمَّا أبو العبَّاس المهدوي؛ فمتقنُ التأليف، حسنُ الترتيب، جامع لفنون علوم القرآن) [1].

ووصفه خاتمة المحقِّقين، وإمام المقرئين ابن الجزريِّ (ت٨٣٣هـ) بقوله:

(الإمام، المقرئ، المفسّر، الأستاذ، أحمد بن عمار أبي العباس المهدويُّ) [2].

وما هذه الشهاداتُ إلا غيضٌ من فيضٍ، والإمام المهدويُّ ذو شهرة تُغني عن الإسهاب في بيان ذكره، والإطناب في إيضاح قدره.

- **مؤلفاته:**

خلَّف الإمام المهدويُّ إرْثاً علميًّا زاخراً؛ استحقَّ عليه ثناء عاطراً، وقد نالَ نتاجهُ العلميُّ إعجاب العُلماء، وتسابق على اقتنائه الألبَّاء؛ بل وحرصوا على الاستجازة به، وجمعه وإسناده، وتضمينه برامجهم العلميَّة، وفهارسهم الشخصيَّة؛ كما في فهرس ابن عطية الأندلسي(ت٥٤٢هـ) [3]، وفهرسة ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) [4]، وفهرسة محمَّد بن عبد الملك المنتوري(٨٣٤هـ) [5].

وأصبحتْ مؤلَّفاته لطلبة العلم معتمدًا، ولأهل الأداء مستندًا، ومن دلائل ذلك كثرة ورود اسمه في كتب الرِّواية والقراءة؛ كما في قول الإمام الشاطبي(ت٥٩٠هـ) في قصيدته حرز الأماني في باب الاستعاذة:

وإخفاؤهُ فَضْلٌ أبَاه وُعاتنا ** وكَمْ من فتىً كالمهدوي فيه أعْمَلا [6].

كما أنَّ لكتب الإمام المهدويِّ أثرًا جليًّا في بناء مادَّة كثير من كتب المشارقة والمغاربة؛ ففي علم القراءات–مثلا–؛ فإنَّ كتابه (**الهداية في القراءات السَّبع**) أحد الأصول التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري في بناء مادة كتابه النشر؛ حيث أَسند منه تسع طرق عن

(١) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (٢٠/١).
(٢) النشر (١٩٠/٢)، وانظر: غاية النهاية (٩٢/١).
(٣) انظره: (ص٣١، ٤٠، ٤١).
(٤) انظر– مثلاً–: فهرس ابن عطية (ص٧٥، ١١٨، ١٣٣)، وفهرس ابن خير الإشبيلي (ص٣١، ٤٠، ٤١).
(٥) (ص٢٧١)، وانظره: (ص٧٦).
(٦) متن الشاطبية بيت رقم (٩٩).

شيخه ابن اللبَّان [1].

وقال الإمام ابن الجزريِّ – أيضًا– في صدر كتابه الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة:

(فهذه الفوائدُ المجمعة في زوائد الكتب الأربعة، وهي: كتابُ التبصرة للإمام أبي محمد مكيِّ بن أبي طالب القيسيِّ، وكتاب الهداية للإمام أبي العبَّاس أحمدَ بن عمَّار المهدويِّ، وكتاب تلخيص بلطيف الإشارات للشيخ أبي علي الحسن بن علي بن خلف المقرئ القيرواني، وكتاب الكافي للشيخ أبي عبد الله محمد بن شريح المقرئ –رحمهم الله–قد استوعبتُ ما فيهنَّ، وأتيت على زوائدهنَّ، وما خالفن فيه كتاب الشاطبية؛ إذ كنت قرأتُ بهن القرآن العظيم) [2].

واهتمَّ – كذلك–كبار المفسِّرين بتفسيره الموسوعي الموسوم بـ (**التَّحصيل**)، ونقلوا عنه، وناقشوا أقواله، وكان من أكثرهم ابن عطيَّة(ت٥٤٢هـ)، والقرطبي (ت٦٧١هـ) ، وأبو حيَّان(ت٧٤٥هـ)[3]، وغير ذلك من الدَّلائل الكثيرة، والقرائن الوفيرة؛ التي تبيِّن سموَّ شانه، وعلوَّ مكانه [4].

ومن أشهر آثار الإمام المهدوي المطبوعة:

١– التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل.

وهو في أصله اختصار لتفسيره الكبير الموسوم بـ (**التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**)، ويوجد من كتاب التفصيل أجزاءٌ متفرقة لا تمثل كلَّ التفسير، وقد حقِّق القدر الموجود منه في رسائل علمية [5].

وقد أبان القفطيُّ(ت٦٤٦هـ) عن سبب اختصاره له؛ حيث قال: (ولما ظهر هذا الكتاب – أي تفسيره التفصيل– في الأندلس؛ قيل لمتولِّي الجهة التي نزل بها من

(١) انظر– للمزيد–: كتاب النشر (٢٦٨/١) قسم الدراسة تحقيق د. السالم بن محمد الجكني.
(٢) انظره: (ص٢٦–٢٧).
(٣) انظر– للمزيد–: تفسير التحصيل (ص ١٤٦) قسم الدراسة تحقيق د. فوزية سعيد.
(٤) انظر– مثلا–: بستان الهداة لابن الجندي(١٢٤/١)، والإقناع لابن الباذش (١٣٢/١، ٢٣١)، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري (١١٣/١، ١١٤، ١١٥)، وغير ذلك.
(٥) انظر: أصول القراءات للمهدوي (ص ٩٨) تحقيق د. حسن الزكاف.

الأندلس: ليس الكتاب له، وإذا أردتَّ علم ذلك؛ فخُذ الكتاب إليك، واطلب منه تأليف غيره، ففعل ذلك، وطلب غيره، فألَّف له التَّحصيل، وهو كالمختصر منه، وإنْ تغيَّر الترتيب بعض التغيُّر، والكتابان مشهوران في الآفاق، سائران على أيدي الرِّفاق)[1].

وقد حقَّق هذا التفسير في عدد من الرسائل العلميَّة في غير جامعة؛ كما صدر محققًّا على خمس عشرة نسخة خطيَّة عن دار الكمال المتحدة بدمشق.

وأفرد منه– كذلك– الدكتور حسن الزَّكَّاف قسم (**أصول القراءات**) –الذي هو في خاتمة التفسير– بالتَّحقيق، واعتمد في إخراجه على أربع نسخٍ خطيَّة.

وقد اختطَّ الإمام المهدويُّ لنفسه منهجًا في هذا المختصر، وأبان كيفيَّة الاختصار بما يأتي فيه من أصله وما يذر، بقوله في صدره:

(وأنا مبتدئٌ–إن شاء الله–في نظم هذا (المختصر) الصغير، ومجتهدٌ أن أجمع فيه جميع أغراض (الجامع الكبير) من الأحكام المجملة، والآيات المنسوخة أحكامها المهملة، والقراءات المعهودة المستعملة، والتفسير، والغريب، والمشْكِل، والإعراب، والمواعظ، والأمثال، والآداب، وما تعلَّق بذلك من سائر علوم التنزيل المحتمِلة للتأويل، ويكون المحذوف من الأصل ما أنا ذاكرُه في هذا الفصل؛ فأحذفُ من الأحكام، التي هي أصول الحلال والحرام أكثرَ تفريع المسائل المنثورة، ممَّا ليس بمنصوص في السورة، وأقتصرُ من ذكر الاختلاف على الأقوال المشهورة، وأذكرُ الناسخ والمنسوخ بكماله، وأوردُه مختصرًا على أتمِّ أحواله، وأذكرُ القراءات السبع، والروايات التي اقتصر عليها أهل الأمصار، سِوى مَن لم يبلغ مبلغُهم من الاشتهار، إلَّا ما لا اختلاف فيه بين السبعة القراء؛ فإنِّي أذكرُه منسوبًا إلى بعض من روي عنه من القرَّاء؛ ليُعرف من هذا الاختصار ما هو من القراءات المرويَّة، ممَّا لم يقرأ به قارئ وإن كان جائزًا في العربية، وأذكرُ من مسائل الإعراب الخفيَّة ما يُحتاج إليه ممَّا اختلف القرَّاء فيه أو كان جائزًا في المقاييس العقلية.

فإذا أكملتُ السُّور، وأتيتُ على آخرها من هذا (المختصر)، جمعتُ في آخره أصولَ القراءات واختصارَ التعليل فيها، وأصولَ مواقف القراءة ومبادئها؛ ليَجمعَ بعون

(١) إنباه الرواة (١/ ١٢٦–١٢٧)، وانظر: التحصيل(١/١٠٧–١٠٨)

الله وتوفيقه هذا الاختصار ما لم تجمعه الدواوين الكبار، ولتكونَ أغراض (الجامع) مُضمَّنةً فيه، ومجملةً في معانيه، وأجعلُ ترتيب السور مفصَّلًا؛ ليكونَ أقرب متناولًا، فأقولُ: القولُ من أول سورة كذا إلى موضع كذا منها، فأجمعُ من آيها عشرين آيةً أو نحوَها بقدر طول الآي وقِصَرِها.

ثم أقولُ: (الأحكام والنسخ)؛ فأذكرُها، ثم أقولُ: (التفسير)؛ فأذكرُه، ثم أقول: (القراءات)؛ فأذكرها، ثم أقول: (الإعراب)؛ فأذكره، ثم أذكرُ الجزء الذي يليه؛ حتَّى آتيَ على آخر الكتاب –إن شاء الله–؛ على ما شرطْتُه فيه.

وأذكرُ في آخر كلِّ سورة موضعَ نزولها، واختلافَ أهل الأمصار في عددها، وأستغني عن تسمية رؤوس آيها، وأبلغُ غاية الجَهْد في التقريب والقَصْد، وأحرِص على أن أنظمَه نظمَ العِقد، متقابلَ الأشكال، متعادلَ الأمثال، متناسبَ الكمال، متناصفَ الجمال) [1].

٢– شرح الهداية في توجيه القراءات السَّبع.

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور حازم بن سعيد حيدر، وهو في أصل مادته شرح وتوجيه لما في جاء كتابه المفقود (**الهداية في القراءات السَّبع**)؛ حيث قال–رحمه الله–في مقدمته: (وقد سألني سائلون أن أُملي عليهم كتاباً مختصراً في شرح وجوه القراءات، وأن أجعل ذلك شرحاً للكتاب المختصر في القراءات السَّبع؛ الذي كنت ألَّفته، وسمَّيته بكتاب الهداية) [2].

٣– هجاء مصاحف الأمصار.

وقد قام بتحقيقه الدكتور محيي الدين رمضان، ونشره في مجلة معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة، م١٩، ج ١، (١٩٧٣م)، ثمَّ أعاد تحقيقه الدكتور حاتم الضَّامن، وصدر عمله عن دار ابن الجزري بتأريخ ١٤٣٠هـ.

٤– بيان السَّبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطُّرق والروايات.

وقد قام بتحقيقه الدكتور حاتم الضَّامن، ونشره في مجلة معهد المخطوطات

(١) (١/ ١٢٦-١٢٧).
(٢) (٢/٣).

العربية، بالكويت، م٢٩، ج١، (١٩٨٥م)، كما صدر عن دار ابن حزم ببيروت سنة ٢٠٠٦م بتحقيق الدكتور أحمد بن فارس السَّلوم.

ورجَّح الدكتور حازم سعيد في صدر تحقيقه لكتاب (شرح الهداية) أنَّهما فصلان من كتابٍ واحدٍ اسمه (الكفاية في شرح مقارئ الهداية)، وليسا كتابين مستقلَّين، وغير ذلك من مؤلفاته المفقودة [١].

- **وفاته:**

بعد حياةٍ علميَّةٍ زاخرةٍ توفِّي الإمام المهدويُّ، ولم تتفق جلُّ المصادر على تعيين تأريخ وفاته–رحمه الله– فمن ذلك: ما ذكره الحافظ الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) أنَّها كانت بعد سنة (٤٣٠هـ) [٢]، –أي بعد سنة دخوله للأندلس–، ونقله عنه الإمام ابن الجزريُّ [٣]، وذهب الصفديُّ (ت ٧٦٤هـ) إلى أنَّ وفاته كانت في حدود سنة (٤٤٠هـ) [٤]، وهو أعدل الأقوال وأقربها، وأرجحها وأصوبها.

* * *

(١) انظره: (١/٨٥-١٠٦).
(٢) انظر: معرفة القراء (٢/٧٦١).
(٣) انظر: غاية النهاية (١/٩٢).
(٤) انظر: الوافي بالوفيات (٧/١٦٩).

المبحث الأول
تعريف علم الوقف والابتداء، وتأريخ نشأته، ومناهج التأليف فيه

يُطلق الوقفُ في اللغة على عدَّة معان ترجعُ في مجملها إلى التمكُّث، والاحتباس، والثبات، والسُّكون، والامتناع.

جاء في مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ) قوله: (**الواو، والقاف، والفاء**: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تمكُّث في شيءٍ، ثمَّ يقاس عليه، ومنه وقفتُ أقفُ وقوفاً)[(١)].

وفي المعجم الوسيط: (**وَقَفَ** وقوفًا قَامَ من جُلُوسٍ، وسكَنَ بعد المشْي، وعلى الشَّيء: عاينه، وفي المسألة: ارتابَ فيها، وعلى الكلمةِ: نَطَقَ بها مسكَّنةَ الآخر قَاطعًا لها عَمَّا بعدهَا)[(٢)]، وغير ذلك من دلائل هذه المفردة لغويًّا.

أمَّا في عُرف القرَّاء، وإصلاح أهل الأداء؛ فلهُ عدَّة تعاريف تتقارب في مضمونها، ومن أجمعها وأحكمها؛ قول الإمام ابن الجزري في نشره:

(هو عبارةٌ عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفَّس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله؛ لا بنيَّة الإعراض)[(٣)].

وأما الابتداء في اللغة: فهو مصدرُ افتعال من البدء، وبَدَأَ الشيء، وابتدأَ به؛ إذا فعلهُ ابتداءً[(٤)].

وفي الاصطلاح الأدائي يعني: (الشُّروع في القراءة بعد قطع، أو وقف)[(٥)]، وهو لا يكون إلَّا اختياريا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة؛ فلا يجوز إلا بمستقلٍّ بالمعنى، موفٍ بالمقصود[(٦)].

---

(١) (١٣٥/٦)، وانظر: لسان العرب لابن منظور (٣٥٩/٩) مادة وقف، وتاج العروس للزبيدي (٤٧٧/٢٤) مادة وقف.

(٢) (١٠٥٢/٢).

(٣) (٦١٦/٣).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري(٣٥/١) مادة بدأ، وتاج العروس للزبيدي(١٣٧/١) مادة بدأ.

(٥) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي (٣٩٢/١).

(٦) انظر: النشر(٥٩٦/٣).

وهذا ما أشار إليه الإمام المهدويُّ بقوله: (ومن شأن الواقف في أغلب الأمور؛ ألَّا يقف إلَّا بعد فتور صوته، وانقطاع نفَسِه) [1].

ومما يلحظُ أنَّ كثيرًا من المؤلِّفين الأسلاف في كتبهم؛ قد اكتفوا ببيان دلالة (**الوقف**) دون الابتداء، ولعل حاديهم في ذلك: أنَّ تعريف أحدَ المتضادينِ تعريفٌ للآخر، وأنَّ الابتداء أثرٌ من آثار الوقف.

كما أنَّ كثيرًا من متقدِّمي أهل الأداء في كتبهم؛ إذا استعمل لفظ (**القطع**)، أو (**السَّكت**) أراد به الوقف في الغالب، وإذا أراد به غير ذلك قيَّده، ولعلَّ السَّبب يرجعُ إلى تقارب هذه المصطلحات في المعنى اللغوي، وأنها تحمل –جميعًا– دلالة على قطع الصَّوت.

وهذا ما أشار إليه الإمام ابن الجزريِّ بقوله:

(هذه العباراتُ جرت عند كثير من المتقدِّمين مرادًا بها الوقف–غالبًا–، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدةً، وأمَّا عند المتأخرين وغيرهم من المحقِّقين؛ **فإنَّ القطعَ عندهم**: عبارةٌ عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء؛ فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالةٍ أخرى سوى القراءة ؛كالذي يقطع على حِزْب، أو وِرْد، أو عُشر، أو في ركعة، ثم يركع، ونحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة، والانتقال منها إلى حالةٍ أخرى، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة أدباً، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع.

والسَّكت: عبارةٌ عن قطع الصُّوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفُّسٍ)[2].

ومن الأمثلة على ترادف هذه المصطلحات في استعمالات العلماء الأسلاف؛ قولُ الإمام مكيّ:

(واختُلِفَ في وصل السورة بالسورة بالتكبير، أو السَّكت بينهما: فَرُوِيَ أنَّ القارئ يسكتُ إذا فرغ من السورة سكتًا مقطوعًا، ثمَّ يكبِّر، ويبسمل، ويقرأ.

ورُوِيَ أنه يسكتُ على آخر السورة سكتاً غير منقطعٍ، ويكبر، ويبسملُ، ويقرأ،

(١) شرح الهداية (١/ ٥٧)، وانظر: النشر(٣/٥٩٦).

(٢) النشر(٣/٦١٢-٦١٣، ٦١٦) بتصرف.

ورُويَ أنه يكبِّر، ويبسمل، ويصل التكبير بآخر السورة، ولا يسكت بينهما) [١].

ويلحظ أنَّ مكيًّا استعمل في هذا النَّص مصطلح (السَّكت)، وأراد به الترادف بين السكت والوقف، وذلك عند قوله: (سكتا مقطوعا) أي: الوقف، وقوله (سكتا غير منقطع) أي: السَّكت [٢].

وقول الإمام الدانيّ:

(فأمَّا الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور: فأصحابنا يخيِّرون القارئَ بين التسمية وتركها في مذهب الجميع، والقطع عليها إذا وُصِلت بأواخرِ السور غير جائز)[٣].

ويلحظ أنَّ الدانيَّ استعمل في هذا النَّص الترادف بين الوقف والقطع، ودليل ذلك أنَّ المراد من قوله:(القطع عليها) أي: الوقف مع التَّنفس [٤].

أمَّا الإمام المهدويُّ؛ فيظهر من خلال استقراء نصوصه المختلفة في كتبه، عدم وقوع هذا الترادف لديه في الاستعمال.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله: (ورأيتُ غيره من شيوخ المصريين يذهب إلى الفصل بينهنَّ بسكتةٍ خفيفةٍ لمن مذهبه أن يصل السورة بالسورة) [٥]، وقوله: (فأمَّا الراء المضمومة فأصحاب الإسكان يقفون عليها كما يقرأون الساكنة؛ لرجوعها في الوقف إلى السكون...) [٦].

وأما مسألة أصل هذا العلم وتأريخ نشأته: فإنَّه مأثور في سنة النبيِّ المأمون ﷺ؛ ونشأ الاهتمام به مع نزول الدُّر المصون؛ كما في قوله تعالى في محكم كتابه، ومبين خطابه: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل:٤٤](ومن البيان تفصيل الحروف، والوقف على

(١) التبصرة في القراءات السبع(ص٣٩٢).
(٢) انظر–للمزيد–: مصطلحات علم القراءات د. حمدي الهدهد (٧٣٣/٢).
(٣) التيسير(ص١٢٥).
(٤) انظر–للمزيد–: معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد د. بلقاسم مكريني (ص١٩١–١٩٥).
(٥) شرح الهداية (١٤/١).
(٦) التحصيل (١/ ١٣٤).

ماتمَّ، والابتداء بما يحسن الابتداء به، وتبيين ما يجب أن يجتنب من ذلك) [١].

وقد ساق الإمام أبو جعفر النَّحاس بسنده إلى ابن عمر –رضي الله عنهما–أنه قال: (لقد عشنا برهةً من دهر، وإنَّ أحدَنا ليُؤتى الإيمانَ قبل القرآن، وتنزل السُّورة على محمد ﷺ؛ فنتعلَّم حلالها وحرامها، وأمرَها وزاجرها، وما ينبغي أن نوقف عنده منها، كما تعلَّمون أنتم اليوم القرآن، ثمَّ لقد رأيت اليوم رجالًا يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ولا يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يقف عنده منه وينثره نثر الدَّقل) [٢].

وجاء في كتاب الكامل للإمام أبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ) عن عليٍّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– قوله: (الترتيلُ معرفة الوقوف، وتجويد الحروف) [٣].

وقد علَّق الإمام ابن الجزريِّ على هذين الأثرين –بعد أن أوردهما في نشره– بقوله:

(ففي كلام علي — رضي الله عنه– دليلٌ على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهانٌ على أن تعلُّمه إجماع من الصحابة — رضي الله عنهم– وصحَّ؛ بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع –إمام أهل المدينة– الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثمَّ اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحدا؛ إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف، ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين – رحمة الله عليهم أجمعين –) [٤].

وقد مرَّ علم الوقف والابتداء –كغيره من العلوم–بمراحل وأطوار؛ حتى استقرَّ فنًّا واضح المعالم والآثار، وظهرت باكورة المؤلفات فيه بدءاً من القرن الثاني الهجري مع بداية عصر التدوين في العلوم؛ جاء في ترجمة شيبة بن نِصَاح(ت١٣٠هـ) في غاية النهاية لابن الجزريِّ:

---

(١) القطع والائتناف (ص٢).
(٢) القطع والائتناف (ص١٢).
(٣) (ص١٣٢).
(٤) (٣/٥٨٦-٥٨٧).

(وهو أوَّل من ألَّف في الوقوفِ، وكتابه مشهورٌ) [1].

وساق ابن النديم (ت٣٨٥هـ) في فهرسه جملةً من المؤلفات في هذا العلم؛ أقدمها للإمام حمزة الزيات (ت١٥٦هـ) [2]، وقد تعدَّدت مع مرور الوقت المؤلفات، وتنوَّعت المصنفات، ولم يخلُ قرنٌ من مؤلَّف في هذ العلم؛ مما يدلُّ على مكانته العالية، ورتبته السامية.

وفي ذلك يقول العلامة علي الصَّفاقسيُّ (ت: ١١١١هـ):

(ولهذا اعتنى بعلمه وتعليمه والعمل به المتقدِّمون والمتأخِّرون، وألَّفوا فيه من الدواوين المطوَّلة والمتوسطة والمختصرة ما لا يعدُّ كثرة، ومَنْ لم يلتفت لهذا، ويقف أين شاء؛ فقد خرق الإجماع، وحاد عن إتقان القراءة وتمام التجويد) [3].

والمؤلفات في علم الوقف والابتداء على نوعين: (مفردة، ومضمَّنة)، وإلى ذلك أشار العلامة محمد المرعشيُّ –الملقَّب بساجقلي زاده–(ت١١٥٠هـ) إجمالًا بقوله:

(واعلمْ: أن أحوال الوقف على مذهب العربيَّة مفصَّلة في بعض كتب التصريف كالشَّافية، وأما على مذاهب مشايخ أهل الأداء والقراءات؛ فقد أفردها بالتدوين ابن الأنباري، والداني؛ فبيَّنا أقسام الوقف في القرآن تفصيلاً، وذكر السيوطيُّ في الإتقان قواعده الكليَّة، وبعض مواضعه في القرآن، وهذا فنٌّ مستقل مغاير لفنِّ التجويد؛ لكن جرت عادة بعض العلماء بجعل قواعده الكلية جزءاً من التجويد) [4].

وبيان هذه المناهج مفصَّلة كالآتي:

الأول: مفردة؛ حيث أفرد كثيرٌ من الأئمة الأسلاف والأخلاف هذا العلم بالتدوين والتصنيف، والجمع والتأليف، فألفوا فيه كتبًا شتَّى، تنوَّعت في مادتها ما بين مختصر ومطوَّل، ومجمل ومفصَّل، وأبانوا ما يبنى عليه من القواعد، وأتبعوها بما ظهر لهم من الفوائد، واختلفوا في عدد أقسامه، وفي أسمائه، وهو اختلافٌ في العبارات؛ لاختلاف في الاعتبارات، ولم ينته القرن الرابع الهجريُّ تقريبًا؛ إلا ومؤلَّفات الوقف والابتداء المفردة تناهزُ الستِّين مؤلَّفا.

---

(١) (١/٣٣٠).

(٢) انظره: (ص٥٥).

(٣) تنبيه الغافين وإرشاد الجاهلين للصفاقسي (ص ١٢٨)

(٤) جهد المقل للمرعشي (ص٢٤٧-٢٤٨)، وانظر: الإتقان للسيوطي(١/٢٨٢).

وقد قام جمعٌ من الباحثين باستقصاء هذه المؤلَّفات، وبيان الموجود منها والمفقود، والمحقَّق والمخطوط، والتي بلغت في تعدادها المئات [(١)]، ومن أشهرها:

الوقف والابتداء في كتاب الله –عزَّ وجل–لابن سَعدان (ت٢٣١هـ)، وإيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ)، والقطع والائتناف لأبي جعفر النَّحاس(ت٣٣٨هـ)، والمكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني (٤٤٤هـ)، والمرشد في الوقوف لأبي محمد العُمَاني (ت بعد٥٠٠هـ)، وعلل الوقوف لابن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، والهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي لأبي العلاء الهمذاني (٥٦٩هـ)، ووصف الاهتداء في الوقف الابتداء لإبراهيم بن عمرَ الجعبري (ت٧٣٢هـ)، وغيرها كثيرٌ.

ولم يفرد الإمام المهدويُّ علم الوقف والابتداء بمؤلَّف مستقل؛ وإنما ضمَّن مسائله في كتبه عند ذكر ما يتعلَّق به، وهذا بخلاف عصريَّيه الإمامين مكيٍّ، والدانيِّ؛ فإنَّ لكلٍّ منهما فيه أكثر من مؤلَّف [(٢)] .

الثاني: مضمَّنة؛ حيث ضُمِّنت مسائل هذا الباب في ثنايا كثير من كتب علوم القرآن، والقراءات، والتفسير، والتجويد، واللغة، وهذا يعود إلى ترابط هذه العلوم وتداخلها، وهذا ما بيَّنه الإمام أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) بقوله:

(لا يقومُ بالتمام في الوقف؛ إلا نحْويٌّ، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، والقصَص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن) [(٣)]؛ لذا لم تخلُ منه كتب علوم القرآن الأمَّهات، وهذا ما يظهر– مثلاً –في كتاب فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن لأبي الفرج بن الجوزيِّ (ت٥٩٧هـ)؛ حيث أفرد فيه بابًا في أدب

(١) انظر–مثلا–: وقوف القرآن وأثرها في التفسير د. مساعد الطيار(ص٦٥–٨٨)، وموسوعة بيبليوغرافيا علوم القرآن القسم الأول (الوقف والابتداء) إعداد فرح ياسين، ومعجم مصنفات الوقف والابتداء (دراسة تاريخية تحليلية مع عناية خاصة بمصنفات القرون الأربعة الأولى) د. محمد توفيق محمد حديد، ودليل الرسائل الجامعية في علوم القرآن حتى عام ١٤٣٥هـ=٢٠١٤(١/٨٢–٩٠)، وغيرها.

(٢) انظر– للمزيد–: قراءةالإمام نافع عند المغاربة (٦/٦٣٦، ٧/٢٢٢–٢٢٥).

(٣) القطع والائتناف (ص١٨).

الوقف والابتداء [1]، وفي كتاب جمال القراء وكمال الإقراء لأبي الحسن السَّخاوي (ت٦٤٣هـ)؛ حيث أفرد فيه بابًا وسمه بـ (الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء) [2]، وفي كتاب البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزَّركشي؛ حيث خصَّص له النَّوع الرابع والعشرين من أنواع علوم القرآن [3]، وفي كتاب الإتقان في علوم القرآن لجلال الدِّين السُّيوطي (٩١١هـ)؛ حيث خصَّص له النَّوع الثامن والعشرين من أنواع علوم القرآن[4]، وغير ذلك كثيرٌ.

وذكره –أيضًا–الحافظ أبو زكريَّا النَّووي (ت٦٧٦هـ) في كتابه التبيان في آداب حملة القرآن؛ حيث قال: (فصلٌ: ينبغي للقارئ إذا ابتدأ من وسط السورة، أو وقف على غير آخرها؛ أن يبتدئ من أول الكلام المرتبط بعضه ببعض، وأن يقف على الكلام المرتبط، ولا يتقيد بالأعشار والاجزاء؛ فإنَّها قد تكون في وسط الكلام المرتبط، ولا يغترنَّ بكثرة الغافلين له من القرَّاء الذين لا يراعون هذه الآداب، ولا يفكِّرون في هذه المعاني)[5].

كما يعتبرُ علم الوقف والابتداء أحدَ الأبوابِ الرئيسة في كتب التَّجويد، وهو بمكان مكينٍ بعد معرفة مسائل المخارج والصِّفات، وقلَّ أن يخلو كتاب منظوم أو منثور، متقدم أو متأخر منه.

وقد تناوله بالذِّكر أقدمُ مصنَّف تجويديٍّ، وهو القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم الخاقانيِّ(ت٣٢٥هـ)، وذلك عند قوله:

وقفْ عند إتمام الكلام موافقًا ** لمصْحفنا المتلوِّ في البرِّ والبحرِ[6].

قال الإمام الدانيُّ في شرحه: (معرفة ما يتمُّ الوقف عليه، وما يحسن، وما يقبح؛ من أجلِّ أدوات القراء المحقِّقين، والأئمة المتصدِّرين، وذلك مما تلزم معرفته الطالبين،

(١) انظره: (ص٣٥٣-٣٧٢).
(٢) انظره: (ص٢/٥٤٨).
(٣) انظره: (١/٣٤٢-٣٧٥).
(٤) انظره: (٢/٥٣٩-٥٨٢).
(٥) (ص١١٥-١١٦) بتصرف يسير.
(٦) القصيدة الخاقانية بيت رقم(٣٩).

وسائر التالين؛ إذ هو قطب التجويد، وبه يُوصل إلى نهاية التحقيق)[1].

ومن يتتبع كتب القراءات؛ يجدْ أنها تحدَّثت عن أهميَّة ظاهرة الوقف والابتداء، وهي في تناول مسائل هذا الباب على قسمين:

الأول: كتبٌ ذَكَرت مسائلَ هذا الباب في ثناياها، ولم تفردها بمبحثٍ مستقلٍّ، وإنما ذكرت وقوفَ القرَّاء في معرض ذكر حكم القراءة؛ وبيان أثر اختلافها في موضع الوقف والابتداء؛ كما في: كتاب التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن بن غلبون (ت٣٩٩هـ)، وكتاب الكافي في القراءات السَّبع لابن شريح الإشبيلي (ت٤٧٦هـ)، وغيرهما.

الثاني: كتبٌ أَفْردت أبوابًا ومباحث لأحكام الوقف والابتداء؛ كما في: كتاب الكامل لأبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ)، وكتاب المصباح الزَّاهر لأبي الكرم الشَّهرزوري (ت٥٥٠هـ)، وكتاب النشر للإمام ابن الجزريِّ، وغيرها.

وهناك من جمع بين النَّوعين؛ كما في: كتاب الإيضاح في القراءات للإمام المقرئ أحمد بن أبي عمر الأندرابيِّ (ت٤٧٠هـ)، وكتاب لطائف الإشارات للقسطلانيِّ (ت٩٣٣هـ)، وكتاب إتحاف فضلاء البشر للبنَّا الدِّمياطيِّ (ت١١١٧هـ)، وغير ذلك.

كما أنَّ للمفسِّرين عناية فائقة بهذا الباب، والمتأمِّل في تراجم أصحاب كتب الوقف والابتداء يجدُ أنَّ غالبَهم من علماء التَّفسير، وذلك لأنَّ معرفة موضع الوقف والابتداء مبنيَّة على معرفة معاني آي القرآن، وهذا ما أشار إليه الإمام أبو الحسن السَّخاوي بقوله:

(وقد اختار العلماء وأئمة القراء تبيين معاني كلام الله -عزَّ وجل-، وتكميل معانيه، وجعلوا الوقف منبهاً على المعنى، ومفصلاً بعضه من بعض، وبذلك تلذ التلاوة، ويحصل الفهم والدِّراية، ويتضح منهاج الهداية)[2].

وقد اختلف المفسِّرون في طرائق تناول مسائل هذا الباب، وتنوَّعت فيه مناهجهم، وتعدَّدت مواردهم، وهم في ذلك ما بين المقلّ والمكثر والمتوسِّط، فالمكثر؛ كمكيٍّ بن

(١) شرح القصيدة الخاقانية للداني (٢/٢٧٣)، وانظر: التحديد في الإتقان والتجويد له (ص١٧٦).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/٥٥٤).

أبي طالب في الهداية لبلوغ النهاية، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والنيسابوري (ت ٨٥٠هـ) في غرائب القرآن ورغائب الفرقان.

والمقلّ؛ كابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في جامع البيان، وابن كثير (ت٧٧٤هـ) في تفسير القرآن العظيم.

والمتوسِّط، كابن عطية في المحرر الوجيز، وأبي حيان الأندلسي في البحر المحيط، وابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) في التحرير والتنوير، وغير ذلك من كتب التفاسير [(١)].

ولا تخفى علاقة علم الوقف والابتداء بالنَّحو على النِّحرير؛ فكلاهما يعتمد المعنى أساسًا في بيان مسائله؛ لذا كان للنُّحاة مشاركةٌ في التأليف فيه، والتنبيه عليه، وقد أشار إلى ذلك الإمام أبو جعفر النَّحاس بقوله:

(ولستُ أعلم من القراء الأئمَّة الذين أخذتُ عنهم القراءة له كتاب مفرد في التَّمام؛ إلَّا نافعاً ويعقوب، فإني وجدتُ لكلٍّ واحد منهما كتابًا في التمام، فأما النَّحويون؛ فلهم كتبٌ سنذكر منها يحتاج إليه، فمن النَّحْويين: سعيد بن مسعدة، وسهل بن أحمدَ، وأحمد بن جعفر...) [(٢)].

وقد اهتمَّ المتقدِّمون من النُّحاة بهذا العلم، وأشاروا إلى بعض أحكامه في كتبهم؛ كما في (الكتاب) لسيبويه (ت١٨٠هـ)؛ حيث خصَّ الوقف بكلام وافٍ [(٣)].

كما كان للنُّحاة دورٌ جليٌّ في بيان كيفيَّة الوقف على أواخر الكلم، وما يطرأ على الكلمة من تغيير إعرابيٍّ، والمتتبِّع لكثير من كتب الوقف والابتداء الأصيلة يجدُ أنَّ المصطلحات النَّحْوية متناثرةٌ فيها؛ حتى كادت أن تكون جزءاً من كتب النَّحو[(٤)]،

ومجمَعُ القول؛ أنه قلَّ أن تخلو مدوَّناتٌ في علوم القرآن، والقراءات، والتفسير، واللغة من الإشارة إليه، والتنبيه عليه.

* * *

(١) انظر–للمزيد–: جهود المفسرين في الوقف والابتداء (عرضاً ودراسة)، ندى بنت محمد باقيس، رسالة ماجستير، قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٣هـ.

(٢) القطع والائتناف (ص٢–٣).

(٣) انظر: (٥٢١/٣).

(٤) انظر: –للمزيد–: أثر الوقف والابتداء في نحو القرآن الكريم د. أمجد العثمان(ص٢٧–٧٧).

المبحث الثاني

منهج الإمام المهدوي في إيراد مسائل الوقف والابتداء في كتبه

في البدء؛ يتعلَّق بباب الوقف والابتداء حكمان لابدَّ للقارئ من معرفتهما:

الأول: كيف يُوقف على الكلمة؟ وكيف يُبتدأ بها؟ وهذا الحكمُ لم تخلُ كتبُ القراءات والتَّجويد من بيانه في أبواب الوقف على أواخر الكلم، ومرسوم الخط، وكيفيَّة الوقف على الهمز [(١)].

الثاني: ما يُوقف عليه، وما يُبتدأ به؟ وهذا الحكم هو المقصدُ الذي ألَّفت كتب الوقف والابتداء –قديماً وحديثاً–فيه، وتطرَّقت بعض كتب التفسير والمعاني إليه.

وقد سبق أنَّ الإمام المهدويَّ لم يفرد باب الوقف والابتداء بمؤلَّف مستقلٍّ، وإنما ضمَّن مسائله في كتبه عند ذكر ما يتعلَّق به، وقد تميَّز بالعناية به في تفسيره التحصيل، حيث عالج فيه كثيرًا من أحكام الوقف والابتداء بالتأصيل والتدليل، والتوجيه والتعليل، ولا غرابة في ذلك؛ فقد تميَّز هذا الكتاب بأنه جمَعَ بين دفتيه علوم التفسير، واللغة، والقراءات، والإعراب.

أمَّا في كتابه (شرح الهداية)؛ فقد تناول فيه ما يتعلَّق بمعرفة كيفيَّة الوقف والابتداء، وهذا هو الحكم الأول من حالتي الوقف والابتداء، وهو(أصلٌ يحتاجُ القارئ إلى معرفته؛ لحاجته التي تدعوه إلى الوقف على الحرف عند انقطاع نفسه عليه) [(٢)].

وقد جاء ذلك منه في المواضع الآتية:

١- **في باب (القول في الوقف على المهموز)**، والذي خصَّصه لبيان أحكام وقف حمزة وهشام على الهمز، وصدَّره بقوله:(علَّة حمزة وهشام في تخفيفهما الهمزة المتطرفة في الوقف دون الوصل: أنَّ الوقف موضعُ استراحة، ومن شأن الواقف في أغلب الأمر ألَّا يقف بعد فتور صوته، وانقطاع نفَسه) [(٣)].

---

(١) انظر–على سبيل المثال–: التبصرة لمكي(ص١٠٦-١١٤)، والتيسير للداني(ص١٩٩-٢٠٥)، والنشر (٤/١٤٠٢-١٤٩٥).

(٢) الإرشاد لأبي الطيب بن غلبون (١/٤٩٤)، وانظر: المرشد للعماني (١/ ٢٠).

(٣) شرح الهداية(٢/٥٧).

٢- **في باب (القول في الوقف على الحروف المتحركة وشرح الرَّوم والإشمام)**، والذي خصَّصه لبيان أحكام الوقف على أواخر الكلم.

وقد قرأ الإمام المهدويُّ على شيوخه بالإسكان، والإشارة في ذلك؛ حيث قال في الهداية -فيما نقله عنه ابن الجزري في الفوائد المجمعة -: (والمأخوذُ لبقيَّة القراء الإسكان، وأخذ علينا بعض الشُّيوخ بهما للجميع) [(١)].

واختار المهدويُّ وجه الوقف بالسُّكون، وصرَّح بذلك بقوله في شرح الهداية:

(وإنما جعل الرَّوم والإشمام في الوقف؛ ليدُلَّ على حال الحرف الموقوف عليه كيف كان في الوصل؛ وذلك يكون في الرفع والضم، والخفض والكسر؛ فإذا كانت عارضة في الوصل لنقل الحركة، أو لالتقاء الساكنين؛ ذهبت في الوصف، ولم يدخل في الحرف الذي كانت روم ولا إشمام؛ إذ أصله السكون)[(٢)]، وذكر نحوًا منه في تفسيره التحصيل في خاتمة كلامه عن أصول القراءات [(٣)].

والوقف على أواخر الكلم بالسُّكون هو مذهب أعلام زمانه، ومشاهير أوانه؛ كمكي [(٤)]، والداني [(٥)]، وغيرهما.

ومن أهل الأداء من اختار الوقف بالإشارة، وبه أخذ جماعة من كبار الأئمة الأسلاف، فقد قال الإمام أبو الحسن بن غلبون: (قال أبي: كان شيوخُنا يطالبونَنا بالرَّوم، والإشمام في كل القراءات-يعني: في جميع ما تقدَّم، وهو المختار، وبه قرأتُ أنا -أيضًا-، وإن وَقَفَ واقفٌ في سائر القراءات بالإسكان في كل هذا، فلا بأس؛ لأنَّ الإسكانَ هو الأصل في كل موقوف عليه، وَإن كان الاختيار هو الرَّومُ والإشمامُ-كما عرَّفتك-؛ لأنَّهما يُبيِّنان ما تستحقُّه الكلمة من الحركة في حال الاتَّصال) [(٦)].

---

(١) (ص٦٣).
(٢) (٢/ ٧٢-٧٣) بتصرف.
(٣) انظره: (٧/٣١٠-٣١١).
(٤) انظر: التبصرة (ص١٠٦).
(٥) انظر: الجامع للداني (٢/٨٢٥)، والتيسير له (ص١٩٩)
(٦) التذكرة (١/٢٤٢)، وانظر: الإرشاد (١/٤٩٨).

وقال الإمام ابن الباذش (ت٥٤٠هـ) : (والاختيارُ عند أهل الأداء –قديماً وحديثًا–الأخذُ بالرَّوم، والإشمام لجميع القرَّاء، وهو اختيار ابن مجاهد) [(١)].

٣- **في حكم (الياءات الزوائد)**، وجاء ذلك ضمن توجيه من أثبت الياءات الزوائد وصلاً، وحذفها وقفاً نحو: ﴿ **الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ** ﴾[البقرة:١٨٦]؛ حيث قال: (فمن أثبت الياء في شيء من ذلك في الوصل، وحذفها في الوقف؛ فلأنَّها في الوصل في تقدير متحركة، فأثبتها كراهةَ أن يحذف شيئين (الحركة، والياء)، وحذفها في الوقف؛ لأنها في تقدير السُّكون؛ إذ لا يوقف على متحرِّك ...) [(٢)].

وجلُّ تلك الياءات الزوائد الواردة في هذا الباب–إلَّا اليسير منها –ليست بمحلٍّ للوقف، وإنَّما يقف القارئُ عليها عند انقطاع نفسِه، أو عند سؤاله مُمْتحَنًا عن كيفيَّة الوقف عليها، وهو ما أشار إليه في كتابه (هجاء مصاحف الأمصار) بقوله:

(ومن ذلك ما حُذفت الياء منه في الخطِّ على نيَّة الوصل؛ ممَّا لا ينبغي أن يوقف عليه...) [(٣)]، ونبَّه عليه –أيضًا–في غير موضعٍ في التحصيل [(٤)].

أمَّا النوع الثاني: وهو حكم ما يُوقف عليه، وما يُبتدأ به–وهو المقصود من الباب–؛ فقد أحصيتُ في تفسير التحصيل ما يزيد على مائة موضع، وموضعين في شرح الهداية، وجلُّ تلك المواضع لها تعلُّق بالخلافيات النحوية، والقرائية، والمعنوية.

ويمكن أن يوصف منهج الإمام المهدويِّ فيه –بعد الاستقراء–في الآتي:

١- إفراد فصلٍ مختصرٍ في خاتمة قسم أصول القراءات في تفسيره، ذكر فيه ضوابط عامَّة في حكم الوقف، وقد أشار إلى ذلك بقوله في صدر الكتاب :(فإذا أكملتُ السور، وأتيتُ على آخرها من هذا المختصر؛ جمعتُ في آخره أصول القراءات واختصار التعليل فيها، وأصول مواقف القراءة ومبادئها، وذكر السور وعدد آيها)[(٥)].

وهذه الضَّوابط: هي عبارةٌ عن مجموعة من الأسس التي وضعت لبيان مواضع

(١) الإقناع (١/٥٠٨-٥٠٩).
(٢) شرح الهداية (٢/ ١٩٢).
(٣) (ص٨٦-٨٧).
(٤) انظر منه –مثلا–: (٢/٥٩٥)، (٣/٣٧٥)، (٧/٤٥).
(٥) (١/١١٠).

الوقف والابتداء في القرآن، وهي مبنيَّة على القواعد النحويَّة، والدلاليَّة التي تؤِّديها الجمل؛ إذ الارتباطُ بين مفردات الجملة له أثر جليٌّ في إبراز المعاني، وإقامة المباني.

وقد بيَّن الإمام المهدويُّ هذه الضوابط بقوله:

(فالذي ينبغي أن يستعمل الوقفُ عليه ما تمَّ الكلام عنده، وسَلِمَ من التفرقة بين العامل والمعمول فيه؛ كالفعل دون فاعله، أو مفعوله إنْ تعدَّى إلى مفعول، والمبتدأ دون خبره، والخبر دون المبتدأ، والمضاف دون المضاف إليه، والمنعوت دون النَّعْت، والمؤَكَّد دون المؤَكِّد، والمبدَل منه دون البَدَل، والمعطوف دون العطف، والقسَم دون جوابه، والشرط دون الجزاء، والنفي دون المنفيِّ، وجميع حروف المعاني التي تقع الفائدةُ فيما بعدها، وأسماء (إنَّ) وأخواتها، و(كان) وأخواتها دون أخبارها، وذي الحال دون حاله، والمميَّز دون التمييز، والمستثنى منه دون الاستثناء، و(الذي) و(مَن) و(ما) دون صلاتهنَّ، والفعل دون مصدره، وحروف الاستفهام دون المستفهَم عنه، والأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمنِّي، والعَرْض، إذا كان بعد شيء من ذلك منصوبٌ على الجواب بالفاء، والمجزوم إذا كان بعده فعلٌ منصوبٌ بالواو، وما قبل لام (**كي**) إذا تعلَّقت بشيء في التلاوة، فإنْ تعلَّقت بمحذوف؛ جاز الابتداء بها.

فهذه الأشياء وما أشبهها ينبغي تجنُّبُ استعمال الوقف عليها، وبعض ذلك أقبحُ من بعض، وهو ظاهرٌ غيرُ خفيٍّ إلَّا على غُمْرٍ مبتدئ)[1].

وقد أشار قبل ذلك إلى جملةٍ منها في معرض تفسير سورة النساء، بقوله:

(ولا يُوقَفُ على (عنْ) و(أنْ)؛ من حيث كان حرفُ الجَرِّ لا يمكن تعليقُه عنِ المجرور؛ فلا يُوقَفُ عليه دونه، وكذلك (أنْ) الناصبة للفعل لا يُوقَفُ عليها؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعفُ مِنْ عوامل الأسماء، والفعل الذي بعدها صلة لها، والوقفُ على الموصول دون صِلَتِه قبيحٌ مع الأسماء القويَّة، فهو مع الحروف الضعيفة أقبحُ، وكذلك إنْ كانت (أنْ) مخفَّفةً مِنَ الشديدة؛ فما بعدها مِنِ اسمها وخبرها صِلَةٌ لها، وكذلك (أنْ) الزائدة المعترضة بين المضاف والمضاف إليه؛ في نحو: ﴿ **وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا** ﴾ [العنكبوت:٣٣] لا يُوقَفُ عليها؛ لئلَّا يُفَرَّقَ بين المضاف والمضاف إليه، ومع هذا كلِّه: فإنَّ نون (إذنْ) أشبهُ بالتنوين مِنْ نون (عنْ) و(أنْ)؛ من حيث كانت

(١) التحصيل (٣٢٥/٧).

على ثلاثة أحرف؛ فأشبهت (يدًا) و(غدًا)، وليس في الأسماء ما هو على حرفٍ يلحقُه تنوينٌ؛ فيُشبه نونَ (عنْ) و(أنْ) بتنوينه) [(١)].

وهذه الضَّوابط اللفظية أشار إليها غير واحدٍ من الأئمة الأسلاف، كان في صدارتهم ابن الأنباري في الإيضاح؛ حيث أفرد لها فصلًا وأسهب فيه[(٢)]، وكذلك الدانيُّ[(٣)]، والهذليُّ [(٤)]، والجعبريُّ [(٥)]، وغيرهم[(٦)].

وقد نبَّه الإمام ابن الجزريِّ إلى مسألة مهمَّة في هذا السياق؛ حيث قال:

(قول الأئمَّة: لا يجوز الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على نحو كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها دون أسمائها، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوفِ عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكروه، وبسطوه من ذلك؛ إنما يريدون بذلك الجواز الأدائيَّ، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام، ولا مكروه، ولا ما يؤثم؛ بل أرادوا بذلك الوقف الاختياريَّ الذي يبتدأ بما بعده.

وكذلك لا يريدونَ بذلك أنه لا يُوقف عليه البتَّة؛ فإنه حيث اضطَّر القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك باعتبار قطع نفَس، أو نحوه من تعليم، أو اختبار جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العودة إلى ما قبل؛ فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراد الله تعالى، فإنه والعياذ بالله يحرم عليه ذلك) [(٧)].

٢- إيرادُ المشكل-فقط-من مواضع الوقف والابتداء، وعدمُ استقصاءٍ كلِّ ما له صلة بهذا الباب، وإنما انتقى واختار منها، وهذا ما أبانه بقوله: (وأنا أختمُ الكتابَ

(١) التحصيل(٢/٢٨٣).
(٢) انظره: (٨٧-١٠٠).
(٣) انظر: التحديد (ص١٧٧-١٧٨).
(٤) انظر: الكامل(ص١٣١-١٣٢).
(٥) انظر: وصف الاهتداء (١٤٤-١٤٦).
(٦) انظر-مثلاً-: نظام الأداء لابن الطحان (ص٢٢)، ومنار الهدى للأشموني (ص٤٦-٤٧).
(٧) النشر (٣/٥٩٧-٥٩٨).

بفصلٍ مختصرٍ في المواقف التي ذكرتُ مُشْكِلها في خلال الكتاب، عند ذكر التفسير والإعراب...) [1]

وليس ببعيدٍ أن يكون ما في تفسيره (**التفصيل**) أكثر مما ذكره في مختصره؛ ودليل ذلك أنه قال: (فهذه جملة كافيةٌ من القول في أصُول القراءات، يُكتفى بمثلها في مثل هذا الاختصار، ومَن أراد الشرح والتعليل، وبَسْط الاحتجاج، والأقاويل؛ وجد ذلك في الكبير إن شاء الله) [2].

٣- استقصاءُ الأقوال التَّفسيرية في الآية، وبيان ما ينبني عليها من خلافيَّات في مواضع الوقف والابتداء، ولا يخفى أثرُ اختلاف المعنى في حكم الوقف؛ والاختلاف في موضع الوقف في الآية قد يشير إلى تعدد المعاني.

وعناية الإمام المهدويِّ ببيان مواضع الوقوف؛ لتكون في خدمة النصِّ القرآنيِّ في تفسيره جليَّة.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في معرض تفسير موضع: ﴿ **كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُون فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ** ﴾[الأعراف:٢٩-٣٠] (قال مجاهد، وغيره: مَن بُدئ سعيدًا؛ عاد سعيدًا، ومَنْ بُدئ شقيًّا؛ عاد شقيًّا.

وعن ابن عبَّاس: أنَّ المعنى: كما خلقكم أوَّلًا تعودون بعد الفناء؛ يعني: من الشقاوة، أو السعادة وهذا نَحْوُ القول المتقدِّم عن مجاهد، وقيل: المعنى: كما بدأكم أوَّلَ مرَّة كذلك يعيدكم؛ لأنَّهم أنكروا البعث، وقيل: المعنى: أنَّ الناس يُحشَرون حُفاةً عُراةً غُرْلًا؛ **والوقف على هذا القول، والقول الذي قبلَه يحسُنُ ﴿تَعُودُون﴾، ولا يحسُن عليه على القولين الأوَّلين)** [3].

وقوله في تفسير موضع: ﴿**وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِين وَفِي أَنفُسِكُمْ**﴾[الذاريات: ٢٠-٢١] (قيل: التقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آياتٌ للموقنين.

قَتادة: المعنى: مَن سار في الأرض؛ رأى آياتٍ وعِبَرًا، ومَنْ تفكَّر في نفسه؛ علم أنَّه خُلِق ليعبد الله.

ابن الزبير: المراد: سبيل الخلاء والبول.

---

(١) التحصيل (٣٢٤/٧).
(٢) التحصيل (٣٢٤/٧).
(٣) التحصيل (٢٦/٢-٢٧).

ابن زيد: المعنى: أنَّه خلقكم من تراب، وجعل لكم السمع، والأبصار، والأفئدة.

وقيل: المعنى: وفي خَلْق أنفسكم أفلا تبصرون؟ فلا يوقَف على هذا التقدير على:﴿**وَفِي أَنفُسِكُمْ**﴾ **ويوقَف عليه على الأقوال المتقدِّمة**) [(١)].

٤- استقصاءُ الأوجه الإعرابيَّة، والخلافيَّات النحويَّة، وإبانة أثر ذلك في مواضع الوقف والابتداء؛ فقد يختلف الوقف في الآية؛ لاختلاف التقدير الإعرابيِّ في اللفظ القرآنيِّ.

وعنايةُ الإمام المهدويِّ في هذا جليَّة؛ لأنه ذو ملكة نحويةٍ ولغويةٍ فائقةٍ.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع: ﴿**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ [البقرة:٢]حيث قال: (وموضع﴿**ذَٰلِكَ**﴾ رفعٌ بالابتداء، والخبر مضمرٌ، ﴿**الْكِتَابُ**﴾، أو ﴿**هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**﴾، أو على أنَّه خبر مبتدأ مضمر، و﴿**الْكِتَابُ**﴾: بدل من (ذا)، أو خبر عنه، أو عطف بيان، والاسم من ﴿ **ذَٰلِكَ** ﴾ عند البصريِّين(ذا)، وعند الكوفيِّين: الذال وحدها، والألف للتقوية، وكافُهُ للخطاب، واللام فيه زائدة للتوكيد، أو دالَّةٌ على بُعْدِ المشار إليه، وكسرها لالتقاء الساكنين، أو للفرق بينها وبين لام المِلْك، والكلام فيه مستقصًى في «الكبير».

وموضع﴿ **هُدًى** ﴾ يكون رفعًا بالابتداء، والخبر﴿ **فِيهِ** ﴾، فيوقف على﴿ **لَا رَيْبَ فِيهِ** ﴾،كأنَّه قال: (ذلك الكتاب حقًّا)، أو يكون رفعًا على إضمار مبتدأ، فلا يوقف على ﴿ **لَا رَيْبَ** ﴾، ويوقف على﴿ **فِيهِ** ﴾، أو يكون خبرًا عن ﴿ **ذَٰلِكَ** ﴾، أو يكون خبرًا بعد خبر؛ لأنَّ﴿ **الْكِتَابُ** ﴾ جَمَعَ أنَّه الذي وُعِدوا به، وأنَّه هدى، أو يكون موضعه نصبًا على الحال من (ذا)، أو من﴿ **الْكِتَابُ** ﴾، ويعمل فيه معنى الإشارة، أو من الهاء في﴿ **فِيهِ** ﴾، ويعمل فيه معنى الاستقرار) [(٢)].

وقوله- أيضًا- في إعراب موضع: ﴿ **وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا** ﴾ [الإسراء:٧٦-٧٧] (نصْبُ ﴿ **سُنَّةَ** ﴾ على معنى: سَنَنَّا سنةَ مَنْ قد أرسلنا قبلك مِن رسلنا.

الفرَّاء: هو منصوبٌ على تقدير حذف الكاف؛ التقدير: لا يلبثون خَلْفَكَ إلَّا قليلًا؛ كسُنَّة مَنْ قد أرسلنا؛ فلا يُوقَفُ على هذا التقدير على قوله: ﴿ **قَلِيلًا** ﴾،

(١) التحصيل(٦/٢٢٠)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال: (٥/١٥، ٦/١٧٧،٢٤٨، ٣٣٧).
(٢) التحصيل (١/١٥٠-١٥١).

ويُوقَفُ عليه على الأوَّل) [1].

٥- إيراد كلِّ موضع من مواضع الوقف تحت سببهِ الذي أثمر الخلاف عنه، وهي تتمحور في ثلاثة أسبابٍ هي: اختلاف الأوجه التفسيريَّة، أو القرائيَّة، أو الإعرابيَّة.

وقد أتى بها مرتَّبة على هذا الوجه، ولم يخرج عن ذلك إلا نادرًا؛كما قال في مقدِّمة تفسيره:

(ثم أقولُ: (التفسير)؛ فأذكرُه، ثم أقول: (القراءات)؛ فأذكرها، ثم أقول: (الإعراب)؛ فأذكره، ثم أذكرُ الجزء الذي يليه؛ حتَّى آتي على آخر الكتاب -إن شاء الله-؛ على ما شرطتُه فيه) [2].

ومن الأمثلة على النَّوع الأول؛ قوله في تفسير موضع:

(ومَنْ جعل معنى ﴿ **طه** ﴾[طه:١]: يا رجل؛ لم يقف على﴿ **طه** ﴾ ؛ لأنَّ النداء تنبيهٌ على ما بعده، ومَنْ جعلها افتتاحًا، أو على وجهٍ من الوجوه المذكورة في (البقرة)؛ وقف عليها، إلَّا في قول مَنْ جعلها قَسَمًا؛ فإنَّه لا يقف عليها؛ لأنَّ قوله: ﴿ **مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ** ﴾[طه:٢] جواب القسم) [3].

ومن الأمثلة على النوع الثاني؛ قوله في ذكر القراءات الواردة في موضع:

(﴿ **مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ** ﴾[آل عمران:١٤٦]: من قرأ ﴿ **قَاتَلَ** ﴾فإنَّه بناه لما يسمِّ فاعله من القتل، وهو على وجهين، أحدهما: أن يكون في ﴿ **قُتِلَ** ﴾ ضمير ﴿ **نَّبِيٍّ**﴾، ﴿ **رِبِّيُّونَ** ﴾ بالابتداء؛ فعلى هذا يصحُّ الوقف على ﴿ **قُتِلَ** ﴾.

والوجه الثاني: أن لا يكون في ﴿ **قُتِلَ** ﴾ ضمير، ويكون﴿ **رِبِّيُّونَ** ﴾مرتفعًا بأنه اسم ما لم يسمِّ فاعله؛ فلا يصحُّ الوقف على هذا التقدير على ﴿ **قُتِلَ** ﴾....) [4].

ولم يقتصر على بيان أثر القراءات المتواترة؛ بل تجاوز ذلك إلى الشَّاذة، ومن الأمثلة على أثر القراءات الشَّاذة في مواضع الوقف والابتداء قوله:

(والقول في نصب ﴿ **الْحَقَّ** ﴾ ورفعه من قوله:﴿ **بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ**

(١) التحصيل (١٥٢/٤)، وانظر منه- أيضا- على سبيل المثال: (١٩٧،٣١٠/٤، ١٤٧/٥-١٤٨).

(٢) (١/ ١٢٦-١٢٧).

(٣) التحصيل (٢٩٣/٤)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال: (١٥/٥).

(٤) شرح الهداية (٢٣٣/١)، وانظر: التحصيل-مثلا-: (٥٤٩/٤، ٥٥٥).

فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء:٢٤] ظاهر، ولا يوقف ﴿ **لَا يَعْلَمُونَ** ﴾ على قراءة من نَصَبَ، ويوقف عليه على قراءة من رَفَعَ)[(١)].

ومن الأمثلة على النوع الثالث؛ قوله في إعراب موضع:

(﴿**لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ** ﴾[سبأ:١٥]: مَنْ قرأ: ﴿ **مَسْكَنِهِمْ** ﴾ ؛ بفتح الكاف، أو كسرها؛ فهو مصدر، حُذِف المضافُ إليه؛ والتقدير: في مواضع مَسْكنهم، والفتح والكسر فيه لغتان، والفتح أكثر، و ﴿ **آيَةٌ** ﴾: اسم﴿ **كَانَ** ﴾، ﴿ **جَنَّتَانِ** ﴾: يجوز أن يكون بدلًا من ﴿ **آيَةٌ** ﴾، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ فيوقف على هذا الوجه على ﴿ **آيَةٌ** ﴾ ، وليس بتمام)[(٢)].

وقد أصَّل الإمامُ المهدويُّ قاعدةً في هذا النوَّع، وهي قوله: (**وتقديرُ الوقف على تقدير الإعراب**)[(٣)]، ولا تخفى العلاقة بين علمي النحو والمعاني؛ فكلٌّ منها دليل الآخر.

وإن كان للموضع أكثر من سبب للخلاف فيه أعاده؛ ولا يخفى تداخل هذه الأسباب؛ فاختلاف القراءة قد يُغيّر في وجوه الإعراب، واختلاف القراءة قد يؤثر على المعنى، واختلاف الإعراب –أحياناً – له أثره.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في موضع:

(﴿ **وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا** ﴾[الكهف:٦٣] أي: اتخذ موسى طريقَ الحوت في البحر عَجَبًا، عنِ ابن عبَّاس، ومجاهد، وغيرهما.

وقيل: المعنى: واتخذ الحوتُ سبيلَه في البحر عَجَبًا.

وقيل: هو جوابٌ من موسى ليوشَع حين قال يوشع ﴿ **وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا** ﴾ ؛ فقال موسى: ﴿ **عَجَبًا** ﴾ أي: اعجبوا عجبًا! فيوقَف على هذا على ﴿ **فِي الْبَحْرِ** ﴾ ، ولا يوقَف عليه على ما تقدَّم)[(٤)].

فقد ذكره أوَّلا تحت باب التفسير، ثم أعاده تحت الإعراب؛ حيث قال: (وقوله:

(١) التحصيل (٣٧٩/٤-٣٨٠).
(٢) التحصيل (٢٠٢/٤)، وانظر منه–أيضا–على سبيل المثال: (١٥/٥).
(٣) التحصيل (١٧٧/٧).
(٤) التحصيل (٢٠٢/٤).

﴿ **وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا**﴾[الكهف:٦٣]: يجوز أن يكون ﴿ **عَجَبًا** ﴾ مفعولًا ثانيًا ﴿ **وَاتَّخَذَ** ﴾؛ المعنى: واتخذ يوشَع أو موسى سبيلَ الحوت في البحر عجبًا، ويجوز أن يكون مصدرًا، كأنَّ يوشَع لما قال: ﴿ **وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا**﴾؛ قال موسى: ﴿ **عَجَبًا** ﴾ أي: اعجب عجبًا! فيوقف على هذا على: ﴿ **فِي الْبَحْرِ** ﴾.

ويجوز أن يكون ﴿ **عَجَبًا** ﴾ نعتًا لمفعولٍ، كأنَّه قال: يفعل شيئًا عجبًا) [(١)]، أو اكتفى بالإشارة إليه، والإحالة عليه[(٢)] .

٦- الأساس عنده في الوقوف هو مراعاة المعاني، وهذا ما يظهرُ من عدم قطعه بالوقف على رؤوس الآي؛ إذا لم يتمَّ عليها المعنى، وإيراده لأقوالٍ أُخَرَ في ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع:

(﴿ **وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ** ﴾ وما بعده إلى قوله: ﴿ **وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾كلُّها أحوالٌ مِنْ ﴿ **عِيسَى** ﴾ عليه السَّلام، وقيل: إنَّ قوله:﴿ **وَرَسُولًا** ﴾ تقديره: (ويجعله رسولًا)؛ فيحسُنُ على هذا الابتداءُ بقوله: ﴿ **وَرَسُولًا** ﴾، ولا يحسُنُ إذا جعلتَه حالًا) [(٣)].

وقوله في تفسير موضع: ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ** ﴾ [المائدة:٣١-٣٢] (يجوزُ أنْ يكون قوله: ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ** ﴾ متعلِّقًا بما تقدَّم؛ فيكون المعنى: فأصبح مِنَ النادمين؛ مِنْ أجل ما صنع، ويوقَف على: ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ** ﴾، ويجوز أنْ يكون متعلِّقًا بما بعده، والتَّمام: ﴿ **مِنَ النَّادِمِينَ** ﴾) [(٤)].

وقوله في إعراب موضع: ﴿ **وفَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ** ﴾[الزمر:١٧-١٨] (أجاز أبو حاتم الوقف على﴿ **عِبَادِ** ﴾ ويكون ﴿ **الَّذِينَ** ﴾ في موضع رفعٍ بإضمار مبتدأ، أو في موضع نصبٍ بإضمار فعلٍ، ومَنْ جعله وصفًا؛ لم يقف دونه) [(٥)].

وقد ذهب كثير من أئمَّة الفنِّ وغيرهم إلى أفضليَّة الوقف على رؤوس الآي، وأنه

(١) التحصيل (٤/٢١٩).
(٢) انظر: التحصيل (٢/٢٨١، ٦/٤٣، ٤٣٩).
(٣) التحصيل (٥/٣٣٨)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال: (٤/١٥٢).
(٤) التحصيل (٢/٤٤٧).
(٥) التحصيل (٥/٥٢٨)، وانظر منه- أيضا- على سبيل المثال (٤/٣١٠، ٥/٥٧٧).

سُنَّة مأثورةٌ عن النبيِّ ﷺ، ومن أشهر القائلين به الإمامان: الدانيُّ[1]، وابنُ الجزريِّ[2].

أما الإمام مكيٌّ؛ فهو ممَّن يرى مراعاة المعاني، وأنه أولى من الوقف على رؤوس الآي؛ إذا لم يتمَّ عليها المعنى[3].

٧- الترجيح -أحيانًا-بين أوجه الوقف والابتداء، والاختيار منها والاصطفاء.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في تفسير موضع:

﴿ **وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا** ﴾[النساء:٤٥-٤٦]

(قيل: إنَّ ﴿ **مِّنَ** ﴾ متعلِّقةٌ بما قبلها؛ فلا يُوقَفُ على قوله: ﴿ **نَصِيرًا** ﴾.

وقيل: هو متَّصلٌ بقوله: ﴿ **أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ** ﴾ [النساء:٤٤].

وقيل: التقدير: مِنَ الذين هادوا قومٌ يُحرِّفون الكَلِمَ؛ **فيَحْسُنُ على هذا الوجه الوقفُ على ما قبله، والابتداءُ به، وهذا مذهب سيبويه.**

الفرَّاء: المحذوفُ (مَنْ)، المعنى: (مِنَ الذين هادوا مَنْ يُحَرِّفون) وأنكره المبَرِّد، والزجَّاج؛ لأنَّ حذف الموصول كحذف بعض الكلمة)[4].

وقوله: (والوقفُ على: ﴿ **لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ** ﴾ **هو المستعمَل**، وأجاز الأخفشُ الوقفَ على ﴿ **عَلَيْكُمُ** ﴾)[5].

وقوله في تفسير موضع: ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** ﴾[القصص:٦٨] (**هذا هو التمام، وهو أشبهُ بمذهب أهل السُّنة،** ﴿ **مَا** ﴾ من قوله ﴿ **مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ** ﴾ نفيٌ عامٌّ لجميع الأشياء أن يكون للعبد فيها؛ سوى اكتسابِه بقَدَرِ اللهِ – عز وجل-.

وأجاز الزجَّاج وغيرُه أن تكون﴿ **مَا** ﴾ اسمًا منصوبًا بـ ﴿ **وَيَخْتَارُ** ﴾.

وأنكر الطبريُّ أن تكون ﴿ **مَا** ﴾ نافيةً؛ لئلَّا يكون المعنى: أنَّهم لم تكن لهم الخِيَرة

(١) انظر: المكتفى (ص١٧).

(٢) انظر: النشر (٣/٥٨٨-٥٨٩).

(٣) انظر: الوقف والابتداء عند الإمام مكي بن أبي طالب من خلال تفسيره (الهداية إلى بلوغ النهاية) د. حاتم جلال التميمي (ص٣٠-٣٢).

(٤) التحصيل (٢/٢٦٩-٢٧٠).

(٥) التحصيل (٣/٥٣٧).

فيما مضى، وهي لهم فيما يُستقبل، ولأنَّه لم يتقدَّم كلامٌ بنفيٍ، ولا يلزم ذلك؛ لأنَّ ﴿**مَا** ﴾ تنفي الحال والاستقبال كـ (ليس)؛ ولذلك عَمِلت عَمَلَها.....)[1]، وقوله:

وقوله في تفسير موضع:(: ﴿ **ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ**﴾ [الروم:٢٥]الوقف عند نافع، ويعقوب الحَضْرميِّ على ﴿ **دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ**﴾ ؛ والمعنى فيما بعده: إذا أنتم تخرجون من الأرض.

والوقف عند أبي حاتم على قوله: ﴿ **مِّنَ الْأَرْضِ** ﴾ ؛ والمعنى: دعاكم وأنتم في الأرض.

ولا يُختار الوقف على واحدٍ منهما؛ لأنَّ ﴿ **إِذَا** ﴾ الثانية جوابٌ لـ ﴿ **إِذَا** ﴾ الأولى على مذهب الخليل وسيبويه؛ كأنَّه قال: إذا دعاكم خرجتم؛ فالتمام: ﴿ **إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ** ﴾)[2].

ولم يقتصر الإمام المهدويُّ على صيغةٍ واحدةٍ في الدِّلالة على اختياراته، والتَّعبير عن انتقاءاته، وإنَّما سلكَ في ذلك أساليب شتَّى، تنوَّعت في عباراتها، واختلفت في إشاراتها.

وليس ببعيدٍ أن يكون عدم ترجيحه في كثير من المواضع؛ لاحتمال كلٍّ من الوجهين الصَّدارة في نظره.

وقد يُستنبط اختياره لموضع الوقف والابتداء من خلال تصديره له، وهذا ما يتجلَّى من طريقة سوقه للآية قبل الشروع في تفسيرها، وهذا النوع كثير عنده.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في تفسير موضع:

﴿ **وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنفُسِكُمْ** ﴾[الذاريات: ٢٠-٢١] (قيل: التقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آياتٌ للموقنين.

قَتادة: المعنى: مَن سار في الأرض؛ رأى آياتٍ وعِبَرًا، ومَنْ تفكَّر في نفسه؛ علم أنَّه خُلِق ليعبد الله.

ابن الزبير: المراد: سبيل الخلاء والبول.

ابن زيد: المعنى: أنَّه خلقكم من ترابٍ، وجعل لكم السمع، والأبصار، والأفئدة.

وقيل: المعنى: وفي خَلْق أنفسِكم أفلا تبصرون؟ فلا يوقَف على هذا التقدير على:

(١) التحصيل (١٦٠/٥)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال: (٤٧٢/٢، ٥٧٤، ٥٣٧/٣، ٣٣٨/٥).

(٢) التحصيل (٢٠٩/٥).

﴿**وَفِي أَنفُسِكُمْ**﴾، ويوقَف عليه على الأقوال المتقدِّمة)[1].

وقوله في تفسير موضع: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ** ﴾ [الحديد:١٩]: مذهب مجاهد وغيره: أنَّ الشهداء والصدِّيقين المؤمنون، وأنَّه متَّصل، ورُوي معناه عنِ النبيِّ عليه الصلاة والسلام، فلا يوقَف على هذا على قوله: ﴿ **الصِّدِّيقُونَ** ﴾، ومعنى ﴿ **لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ**﴾: للمؤمنين أجرُ الشهداء ونورُهم.

ورُوي عنِ ابن عبَّاس، ومسروق، وغيرهما: أنَّ الشهداء غيرُ الصدِّيقين؛ ﴿**وَالشُّهَدَاءُ** ﴾ على هذا منفصل ممَّا قبله، والوقف على قوله: ﴿ **الصِّدِّيقُونَ** ﴾ حَسَن؛ والمعنى: والشهداءُ عند ربهم لهم أجرُ أنفسهم، ونورُ أنفسهم)[2].

٨- النَّقلُ عمَّن سبقه من علماء الوقف، ونسبةُ كلِّ رأي إلى صاحبه؛ مع النَّقد والاستدراك، فلم يكن مجرد ناقل في كتبه؛ بل كان يناقش الأقوال، وينقدُ الرِّوايات، ويبيِّن وجه الإعلال فيها، ويعلِّق عليها، وهذا يدلُّ على القدرة العلميَّة، ولا غرابة في ذلك؛ فقد كان من الأئمَّة المحققين النُّقاد؛ الذين لهم تبحُّر في الرواية، وقوة في الدراية.

وقد بنى نقده وتحريره، وتصحيحه وتخبيره على أُسسٍ شامخة، وقواعدَ راسخة؛ وانطلق في أحكامه من مبدأ تقديم الرِّواية والأثر، والاعتضاد بالدِّراية والنَّظر.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع:

﴿ **وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ** ﴾[النمل: ٢٣]؛حيث قال:(وقوله:﴿ **عَظِيمٌ** ﴾: نعتٌ للعرش، وعليه يتمُّ الوقف.

ورُوي عن نافع: أنَّ الوقف على ﴿ **عَظِيمٌ** ﴾ فـ ﴿ **عَظِيمٌ** ﴾ على هذا متعلِّق بما بعده، وكان ينبغي على هذا أن يكون: عظيمٌ أن وجدتُها؛ أي: عظيمٌ وجودي إيَّاها كافرةً)[3].

وقوله في تفسير موضع: (﴿ **لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ** ﴾[الأحقاف: ٣٥] أي: ذلك بلاغٌ، فيوقَف على هذا على:﴿ **نَّهَارٍ** ﴾، وعلى: ﴿ **بَلَاغٌ** ﴾.

(١) التحصيل (٦-٢٢١-٢٢٢).

(٢) التحصيل (٦/٣٣٩-٣٤٠)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال: (١/٢٨٠، ٥/١٤٨، ٦/٤٣٤-٤٣٥).

(٣) التحصيل(٥/٨٨)، وانظر: القطع والائتناف للنحاس (ص٤٩٩)

وذكرَ أبو حاتم: أنَّ بعضهم وَقَف على ﴿ **وَلَا تَسْتَعْجِل** ﴾، ثمَّ ابتدأ: ﴿ **لَّهُمْ**﴾؛ على أنَّ المعنى: لهم بلاغٌ، ويبُعد على هذا التقدير الخبرُ من الابتداء، ويعترض بينهما كلامٌ كثير) [(١)].

٩- إيراد قواعد عامَّة في حكم بعض الحروف التي يكثرُ دورانها في سور القرآن، وهي:

١/ ﴿ كَلَّا ﴾:

وقد وقعت في القرآن في ثلاثةٍ وثلاثين موضعاً في خمسَ عشرةَ سورةً، وجميع ذلك في النِّصف الثاني منه، وليست إلَّا في سورة مكيَّة [(٢)].

وقد اختلف أهل اللُّغة في معنى﴿ **كَلَّا** ﴾ [(٣)]، وعليه انبى خلافُ أهل الأداء في حكم الوقف عليها، وعلى ما بعدها، وعلى ما قبلها [(٤)].

وقد أورد الإمام المهدويُّ قاعدة في حكم الوقف على هذا الحرف؛ حيث قال في أوَّل موضع ورد فيه من سورة مريم: (﴿ **كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا** ﴾[مريم: ٧٩] رَدْعٌ، وزَجْرٌ، وتنبيه، وردٌّ لكلامٍ متقدِّمٍ، وقد تقعُ لتحقيق ما بعدها، والتَّنبيه عليه؛ كقوله: ﴿ **كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ** ﴾ [العلق: ٦]؛ فلا يوقف عليها على هذا، ويوقف عليها في المعنى الأوَّل، فإن صلُح فيها المعنيان جميعًا؛ جازَ الوقف عليها، والابتداء بها) [(٥)].

وأعاد بيان معناها في كلِّ موضع جاءت فيه [(٦)]، كقوله في تفسير موضع: (﴿ **كَلَّا**

(١) التحصيل(٦/١٣٦-١٣٧)، وانظر منه-أيضا-على سبيل المثال:(٣/٥٣٧، ٥/٥٠٩-٥١٠، ٦/١٧٥-١٧٦).

(٢) انظر: جمال القراء(١/٧٢٠)، ولطائف الإشارات (٢/٥٢٠).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/٢٣٥)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص ٢٤٩)، والكتاب الأوسط في علم القراءات للعماني(ص١٠٨-١٢٠)

(٤) انظر: القطع والائتناف (ص٤٠٤)، والوقف والابتداء لابن الغزال(١/١١٥) تحقيق د. منى إلياس.

(٥) التحصيل (٤/ ٢٧٧).

(٦) انظر منه-على سبيل المثال-:(٥/٤٩، ٣٤٤، ٧/٦) وغير ذلك.

﴿ **وَالْقَمَرِ** ﴾[المدثر: ٣٢] قال الفرَّاء: التقدير: إي والقمر، وقيل: المعنى: حقًّا والقمر، فلا يوقف على هذين التقديرين على ﴿ **كَلَّا** ﴾، واختار الطبريُّ الوقف عليها، وجعله ردًّا للذين زعموا أنَّهم يُكفَون خزنة جهنَّم) (١).

وقوله في تفسير موضع:

﴿ **كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ** ﴾[العلق: ٦]؛ حيث قال: (رَدْعٌ وزَجْرٌ لأبي جَهْلٍ، وتكذيبٌ له فيما قاله للنبيِّ –عليه الصلاة والسلام– حين توعَّده؛ فيوقَف عليها على هذا التقدير، ويجوز أن تكون بمعنى: (حقًّا)، أو (ألَا)؛ فيبتدأ بها) (٢).

٢/ ﴿ بَلَىٰ ﴾:

وقد وقعت في القرآن في اثنين وعشرين موضعًا في ستَّ عشرةَ سورةً (٣)، وهي في الحكم على ثلاثة أقسام:

قسمٌ يمتنعُ الوقف عليه إجماعًا؛ لتعلُّق ما بعدها بما قبلها، وهو سبعةُ مواضع.

وقسمٌ مختلَفٌ في جواز الوقف عليها، والأحسن المنع؛ لأنَّ ما بعدها متَّصل بها وبما قبلها، وهو خمسة مواضع.

وقسمٌ يجوز الوقف وعدمه عليه، واختيارُ كثير من القرَّاء وأهل اللغة فيه الوقف؛ لأنَّها جواب لما قبلها غير متعلِّق بما بعدها، وهو عشرةُ مواضع(٤).

وقد أورد الإمام المهدويُّ قاعدة في حكم الوقف على هذا الحرف، حيث قال في معرض تفسير موضع: (﴿ **بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ** ﴾ [آل عمران: ٧٦]:

الزجَّاج: ﴿ **بَلَىٰ** ﴾ –ههنا–وقفُ التَّمام؛ لأنَّهم قالوا: ليس علينا في الأميِّين سبيل، فقال الله: ﴿**بَلَىٰ**﴾ أي: بلى عليكم فيهم سبيلٌ، وإذا جاءت ﴿**بَلَىٰ**﴾ على هذا الوجه من النَّفي؛ كانت مكتفيةً، وإذا جُعلت بمعنى الإضراب عن الأوَّل، والاعتماد على ثبات الثاني؛ لم تكن مكتفيةً) (٥).

---

(١) التحصيل (٥٢٤/٦).

(٢) التحصيل (١٣٤/٧).

(٣) انظر: التمهيد لابن الجزري(ص١٨٨)، ولطائف الإشارات (٥٠٩/٢–٥١٠).

(٤) انظر: البرهان للزركشي (٣٧٣/١–٣٧٥)، ومنار الهدى للأشموني (ص٣٩).

(٥) التحصيل (٧٦/٢).

وأبان الفرق بينها وبين حرف (نعم) بقوله عند تفسير موضع:

(﴿**بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾[البقرة:٨١] ﴿**بَلَىٰ**﴾ أي: بمنزلة (نعم)؛ إلَّا أنَّ (بلى) تكون جوابًا لنفيٍ تقدَّم، و(نعم) تكون جوابًا لإيجابٍ تقدَّم)[(١)].

وقد أفرد الإمامان مكيٌّ، والدانيُّ حرفي (**بلى**)، و(**كلا**) في مؤلَّفٍ مستقلٍّ، وذكرا فيه حكم الوقوف عليهما، واختلاف العلماء في ذلك، وما يختار من أقوالهم[(٢)].

ولم يذكر الإمام المهدويِّ حكم الوقف على كلمة (**نعم**) في مواضعها؛ كما صنعَ الإمامان مكيٌّ، والدانيُّ؛ ليتجلَّى مذهبه في حكم الوقف عليها.

وبعد: فهذه أجلى المعالم، وأوضح المراسم في منهج الإمام المهدويِّ في كيفيَّة عرض مسائل باب الوقف والابتداء في كتبه، والذي اتسم بحسن العرض والتنبيه، والتعليل والتوجيه.

* * *

(١) التحصيل (٢٦٩/١).

(٢) انظر: الوقف على (كلا)، و(بلى) في القرآن لمكي تحقيق د. حسين نصار (ص٤٩)، والمكتفى للداني (ص٢٥).

المبحث الثالث
أقسام الوقف والابتداء عند الإمام المهدوي ومصطلحاته

قسَّم أئمَّة الأداء، وعلماء الإقراء الوقف والابتداء إلى أنواع، واختلفت في ذلك اعتباراتهم، وتنوَّعت عباراتهم، وأكثر ما ذكروه غير منضبطٍ ولا منحصرٍ [(١)].

وترجع تلك المصطلحات إلى قسمين رئيسين:

الأول: قسم أبان مواضع الوقوف دون النَّظر إلى مراتبها، أو توجيهها، أو موجب الاختيار لها، مثل: كتاب(التَّمام)، أو (وقف التَّمام) للإمام نافع المدنيِّ(ت١٦٩هـ)[(٢)].

الثاني: قسم أبان مراتب الوقوف على أساس مراعاة المبنى والمعنى، وقد اختلفوا في عددها ومسمياتها، وهذا ما أشار إليه الإمام الدانيُّ بقوله:

(اعلمْ–أيَّدك الله بتوفيقه–أنَّ علماءنا اختلفوا في ذلك: فقال بعضهم: الوقف على أربعة أقسام، تامٌّ مختار، وكافٍ جائز، وصالحٌ مفهوم، وقبيحٌ متروك.

وأنكر آخرون هذا التَّمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام، قسمان: أحدهما مختار، وهو التَّمام، والآخر جائزٌ وهو الكافي؛ الذي ليس بتمام، والقسم الثالث: القبيح الذي ليس بتامٍّ ولا كاف، وقال آخرون: الوقف على قسمين: تامٌّ، وقبيح –لا غير–) [(٣)].

وأوَّل كتاب اهتمَّ بتوجيه الوقوف وبيان عللها: هوكتابُ (التَّمام)، أو (وقف التَّمام) للإمام يعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ) [(٤)].

ومن أقدم ما نُقِلَ في تقسيم مراتب الوقف والابتداء: ما نقله الإمام أبو عبد الله الأنداربي بسنده عن الإمام أبي حاتم السِّجستانيِّ(ت٢٥٥هـ) أنَّه قال: (المقاطع الوقف التامُّ، والوقف المفهوم وهو الكافي، والوقف الصالح وهو الحسن، ويُتجنب النَّاقص

---

(١) انظر: النشر (٥٨٧/٣).

(٢) انظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء (دراسة تاريخية تحليلية مع عناية خاصة بمصنفات القرون الأربعة الأولى) د. محمد توفيق حديد(١٦٠١/٤)، والمحرر في علوم القرآن د. مساعد الطيار(ص٢٦٩–٢٧٠).

(٣) المكتفى للداني(ص٧).

(٤) انظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء د. محمد توفيق حديد (١٧١٠/٤).

القبيح) [1].

والوقف على أيِّ كلمةٍ يحتمل أحد ثلاثة وجوه:

١- ألا يتعلَّق ما بعد الكلمة الموقوف عليها بما قبلها لا لفظاً ولا معنى، وهو المراد بالوقف التام.

٢- أن يتعلَّق ما بعدها بما قبلها معنى دون اللفظ، وهو الوقف الكافي.

٣- أن يتعلَّق ما بعدها بما قبلها لفظًا، وهو الوقف الحسن.

وإذا لم يستوفِ الكلام ركني الجملة عند الكلمة الموقوفِ عليها؛ كان وقفا قبيحاً؛ لأنه لا يفيدُ معنى، وتعلَّق ما بعدها بما قبلها لفظا ومعنى.

والمرادُ بالتعلق اللفظيِّ: أن يكون ما بعد موضع الوقف متعلِّقا بما قبله من جهة الإعراب.

والمراد بالتعلق المعنوي: أن يكون ما تعلُّقه من جهة المعنى؛ دون وجود متعلقات الإعراب [2].

ولم ينصَّ الإمام المهدويُّ على أقسام الوقف والابتداء في أيٍّ من كتبه؛ سوى إفراده لفصل مختصر في خاتمة قسم أصول القراءات من تفسيره التحصيل، والذي ذكر فيه ضوابط عامَّة في حكم الوقف [3]، ولم يبقَ سبيل إلى معرفتها، وإدراك كنهها؛ إلا من خلال استقراء كتاباته، والنظر في عباراته، والذي يتبيَّن منها ما يأتي:

● أنَّ الغالب عليه أنه يوردُ موضع الوقف دون تحديد نوعه، أو بيان مصطلحه، ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع:﴿ **يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا**﴾[النحل:١١١]؛ حيث قال:(يجوز أن ينتصب ﴿ **يَوْمَ**ا ﴾ على تقدير: لغفورٌ رحيمٌ يومَ تأتي، فلا يوقفُ على ﴿ **رَّحِيمٌ** ﴾ [النحل:١١٠]، ويجوز أن ينتصب على تقدير: اذكر يوم تأتي؛ فيوقف على ﴿ **رَّحِيمٌ** ﴾) [4]،

وقوله-أيضًا- في إعراب موضع: ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾[القلم:٤٢]؛ حيث

(١) الإيضاح للأندرابي (٣/٥١٨-٥١٩) بتصرف.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزرية د. غانم قدوري (ص٥٤٦-٥٤٧).

(٣) انظره: (١/١١٠).

(٤) التحصيل (٧/٧٠).

قال:(يجوز أن ينتصب يجوز أن يكون العامل في ﴿ **يَوْمَ** ﴾ قوله: ﴿ **فَلْيَأْتُوا** ﴾ [القلم:٤١]، ويجوز أن ينتصب بإضمار فعلٍ، فيوقف على ﴿ **صَادِقِينَ** ﴾[القلم:٤١] ولا يوقف عليه على التقدير الأوَّل)[(١)].

والإمام المهدويُّ لم يكن بِدْعا في ذلك؛ فقد شابه في هذا الصنيع الإمام مكيًّا في تفسيره الموسوم بـ (الهداية)؛ حيث كَثُر ذلك عنده[(٢)]، كما أنَّ الغالب على المفسِّرين الذين يذكرون مواضع الوقوف أنهم لا يعتنون بالمصطلحات والتقسيمات؛ التي توجد في كتب الفنِّ المفردة فيه، ووقع شيءٌ منه–كذلك–عند الإمامين ابن الأنباريِّ، والدانيِّ[(٣)].

وكان من معالم منهج الإمام مكيٍّ في تفسيره– أيضًا– أنه يذكر مصطلحات أهل الوقف (التام، والكافي، والحسن)؛ إلا أنه في الغالب لا يعني بها ما قصده أهل الوقف في حدِّهم لها، حيث تجوّز في استعمالها، وتوسَّع في دلالتها[(٤)]؛ أما الإمام الدانيُّ؛ فقد أبان أقسام الوقوف عنده، ودلالة مصطلحاتها لديه؛ حيث قال:

(فالوقف في كتاب الله –عزَّ وجل–على أربعة أضرب: تامّ، وكافٍ، وحسن، وقبيح.

فالتامُّ: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده ولا ما بعده به، وذلك يوجد عند تمام القَصص وانقضاء الكلم، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي؛ إذ هي مقاطع وفواصل، وقد يجيء بعد آية وآيتين وأكثر.

والكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه –أيضاً–والابتداء بما بعده؛ إلَّا أنَّ الذي بعده متعلق به.

والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، ويسمى هذا

---

(١) التحصيل (٦/٤٦١).

(٢) انظر: جهود المفسرين في الوقف والابتداء (عرضاً ودراسة)، ندى بنت محمد باقيس (ص٥٢).

(٣) انظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير د. مساعد الطيار (ص١٣٤–١٧٣).

(٤) انظر–للمزيد–: جهود المفسرين في الوقف والابتداء (عرضاً ودراسة)، ندى بنت محمد باقيس (ص ١٠٠)، والوقف والابتداء عند مكي بن أبي طالب من خلال تفسيره (الهداية إلى بلوغ النهاية) د. حاتم التميمي (٣٧–٤١).

الضرب صالحاً أيضاً.

فأمَّا الوقف القبيح: فهو الذي لا يعرف المراد منه، والقراء ينهَون عن الوقف على هذا الضَّرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه، وعلى ما أشبهه من الوقف القبيح والبشيع أن يرجع إلى ما قبله؛ حتى يصله بما بعده.

والمختار الوقف التَّام، والكافي مستحسن، والحسن جائزٌ؛ إذا اضطرَّ إليه القاري)[1].

وقد تابع الإمامَ الدانيَّ جمعٌ من كبار أئمة الفنِّ؛كالسَّخاويِّ، وابن الجزريِّ على تقسيم الوقفِ الاختياري إلى أربعةِ أنواع (تام، كاف، حسن، قبيح)[2] .

أما المصطلحاتُ التي استعملها الإمام المهدويُّ في الدلالة على الوقوف، والحكم عليها؛ فيلحظُ فيها تنوع العبارات، والتوسُّع في الدلالات، والتجوز في بعض المصطلحات، ويمكن تقسيمها إلى الآتي:

- **مصطلح التمام**: وقد وقع في عشرات المواضع؛ واستعمل في التعبير عنه عدَّة ألفاظ، ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع:﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ** ﴾[آل عمران:٧]؛ حيث قال: (ابتداءٌ وخبر عند مَنْ جعل التَّمام على: ﴿ **وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ** ﴾، ومَنْ جعله معطوفًا؛ فـ ﴿ **يَقُولُونَ** ﴾ عنده في موضع الحال من ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ** ﴾ ، ويجوز -أيضًا- أن يكون مستأنفًا على تقدير: وهم يقولون)[3].

و قوله في إعراب موضع:

﴿ **هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ** ﴾[ص:٥٧]؛ حيث قال: (قيل: المعنى: هذا حميمٌ وغَسَاق فليذوقوه؛ فلا يوقف على: ﴿ **فَلْيَذُوقُوهُ** ﴾، ويجوز أن يكون ﴿**فَلْيَذُوقُوهُ** ﴾ خبرًا عن ﴿ **هَٰذَا** ﴾ ودخلت الفاء؛ للتنبيه الذي في ﴿ **هَٰذَا** ﴾؛ فيوقف على﴿ **فَلْيَذُوقُوهُ** ﴾ ويرتفع ﴿ **حَمِيمٌ** ﴾ على تقدير: هذا حميمٌ، ويجوز أن يكون التقدير: الأمرُ هذا؛ فيوقف على ﴿ **هَٰذَا** ﴾، **وليس بتمام**)[4].

---

(١) التحديد للداني (ص١٧٦-١٧٧) بتصرف يسير، وانظر: المكتفى له (ص٨-١٦).

(٢) انظر للمزيد: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د.عبد الكريم صالح (ص٤٠-٤٢).

(٣) التحصيل (٢/٢٤).

(٤) التحصيل (٢/٢٤).

وقوله في تفسير موضع: ﴿ **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ** ﴾ [الأنعام:٣]؛ حيث قال:(قيل: المعنى: وهو الإلهُ المعبودُ فيهما، وقيل: هو خبر بعد خبر؛ كأنَّه قال: وهو الله في السماوات، وهو الله في الأرض.

الزجَّاج: ﴿ **فِي** ﴾ متعلِّقة بما دلَّ عليه اسمُ الله عزَّ وجلَّ؛ والمعنى: وهو الخالِقُ العالمُ بما يَصلُحُ به أمرُ السماء والأرض، المنفردُ بالتدبير فيهما، كما يقال: «أميرُ المؤمنين الخليفةُ في المشرق والمغرب». وقيل: هو على تقدير الحذف؛ والمعنى: وهو اللهُ مُدبِّرٌ في السماوات وفي الأرض.

وقيل: ﴿ **فِي** ﴾ إنَّ مُتعلِّقة بـ ﴿ **يَعْلَمُ** ﴾[الأنعام:٣]على أحد وجهين: **إمَّا أن تكون تمامَ الكلام:**

﴿ **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ** ﴾[الأنعام:٣]، ثم ابتداء: ﴿ **وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ** ﴾ ، وإمَّا أن يكون التمام على قوله: ﴿ **وَهُوَ اللَّهُ** ﴾ ، ثم ابتداء: ﴿**وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ** ﴾، فـ ﴿ **يَعْلَمُ** ﴾ يُراد به التقديم في الوجهين؛ ومعنى ذلك: أنَّه معبودٌ ومُدَبِّر في كل مكان، ويجوز الوقف على ﴿ **السَّمَاوَاتِ** ﴾أيضًا؛ إذا قدَّرته خبرًا بعد خبر) [(١)].

وكذلك قوله في توجيه قراءة كسر همزة ﴿ **أَنَّهَا** ﴾في موضع:

﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾[الأنعام:١٠٩]؛ حيث قال:

(ومَنْ كسر؛ فقوله: ﴿ **وَمَا يُشْعِرُكُمْ** ﴾ [الأنعام:١٠٩] **تمامٌ**؛ أي: وما يُشعركم -أيُّها المؤمنون-أنَّهم يؤمنون، وأنتم لا تعلمون الغيب، ثمَّ استأنف الإخبار، فكسر)[(٢)].

وضمن إعراب قوله تعالى: ﴿ **يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ** ﴾ [هود:٢٠]؛ حيث قال:(فعلٌ مستأنَفٌ، والوقفُ قبله على: ﴿ **مِنْ أَوْلِيَاءَ** ﴾[هود:٢٠] **تامٌّ**) [(٣)]، وغير ذلك.

وعند معارضة دلالة هذا بما في اصطلاح أهل الفنِّ؛ يتبيَّن أن الإمام

(١) التحصيل (٢/٥٥٣-٥٥٣).
(٢) التحصيل (٢/٦٤٥).
(٣) التحصيل (٣/٣٩٧).

المهدويَّ عنى به في غالب المواضع؛ ألا يتعلق ما بعد الموقوف عليه بما قبله لا لفظًا ولا معنى، وفي بعضها؛ أنه المكان الصالح للوقوف، وليس التمام المقابل للوقف الكافي والحسن؛ كما هو المشهور في كتب الوقف والابتداء (١)**؛ كما يلحظ في الأمثلة السابقة أنَّ الوقف قد يكون تامًّا على تفسير، أو إعراب، أو قراءة، وغير تامٍّ على أخرى** (٢).

- **مصطلح الحسن**: وقد وقع في عدة مواضع، وهو يلي مصطلح التمام في الاستعمال، ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في تفسير موضع:

﴿ **وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ** ﴾[البقرة:٧١]؛ حيث قال:(أي: لا يُسقى عليها، والوقف – ها هنا – **حسَنٌ**، ومن قال: إنَّ المعنى ليست بذلول، ولكنها تثير الأرض؛ وقف على﴿ **لَّا ذَلُولٌ** ﴾ [البقرة:٧١]) (٣).

وقوله في تفسير موضع:

﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا** ﴾ [الأعراف:١٨٤]؛ حيث قال:(أي: أولم يتفكروا فيما جاءهم به محمد صلى الله عليه وسلم ، والوقف على ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا** ﴾ **حسَنٌ**، ثمَّ قال: ﴿ **مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ** ﴾ ردٌّ لقولهم: ﴿ **وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ** ﴾ [الحجر:٦]) (٤).

وقوله في تفسير موضع:

﴿ **عَفَا اللَّهُ عَنكَ** ﴾[التوبة:٤٣]؛ حيث قال: (قيل: إنَّه استفتاحُ كلامٍ؛ كما تقول: رحمك الله، وأعزَّك الله؛ فالوقف عليه –على هذا–**حَسَنٌ**، وقيل: المعنى: عفا الله عنك ما كان من ذنبك في إذنك لهم؛ **فلا يَحْسُنُ الوقفُ عليه على هذا التقدير**) (٥).

وقوله في تفسير موضع::﴿ **فَمَا لَكُمْ** ﴾[يونس:٣٥]؛ حيث قال: (أيْ: أيُّ شيءٍ لكم في عبادة الأصنام؟ **وهو وقفٌ حَسَنٌ**، ثمَّ يبتدئ: ﴿ **كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾

(١) انظر: المحرر في علوم القرآن د. مساعد الطيار (ص٢٦٩).
(٢) انظر: النشر (٣/٥٩١).
(٣) التحصيل (١/٢٥٠).
(٤) التحصيل (٣/٢٥١).
(٥) التحصيل (١/٢٥٠).

[يونس:٣٥])[١].

وقوله وقوله في إعراب موضع:

(والوقف على قوله: ﴿ **وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ** ﴾[غافر:٤٥] **حَسَنٌ**، إن قُدِّرَ ارتفاع.

﴿**النَّارُ** ﴾[غافر:٤٦] بالابتداء، أو على إضمار مبتدأ، ولا يوقف عليه إن قُدِّرَ بدلًا)[٢].

وإذا عارضنا دلالة هذا بالمشهور عند الفنِّ؛ يتبيَّن أنه توسَّع في دلالته؛ حيث إنَّ الحسن عنده في بعض المواضع وقع في درجة التام، أو الكافي عند غيره؛ فقد جاء عند الإمام الداني في حكم موضع: ﴿ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾ قوله:(كافٍ، وتبتدئ: ﴿ مُسَلَّمَةٌ ﴾: هي مسلَّمة)[٣].

وعند ابن الأنباري في حكم الوقف على﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ﴾: أنه تامٌّ[٤].

● **مصطلح الكافي**: وقد وقع في موضعين، الأول في سورة هود ضمن تفسير موضع:

(﴿ **يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ** ﴾ [هود:٢٠]؛ حيث قال:(قيل:﴿ **مَا** ﴾ نافية، فالوقف على ﴿ **الْعَذَابُ** ﴾ على هذا **كافٍ**؛ والمعنى: ما كانوا يستطيعون في الدنيا أن يسمعوا سَمْعًا ينتفعون به، ولا أن يُبصروا إبصارَ مُهْتَدٍ.

وقيل: المعنى: ما كانوا يستطيعون أن يسمعوا كلامَ النبيِّ –صلى الله عليه وسلم–، ولا أن ينظروا إليه؛ لشدَّة عداوتهم إيَّاه.

وقيل: إنَّ الإخبار بذلك عن آلهتهم، وقيل: إنَّ ﴿ **مَا** ﴾ ظرف؛ والمعنى: يُضاعف لهمُ العذاب أبدًا؛ أي: وقتَ استطاعتِهم السمعَ والبصر، والله تعالى يجعلُهم في جهنَّمَ مستطيعي ذلك أبدًا)[٥].

---

(١) التحصيل (٣٤٢/٣).
(٢) التحصيل (٥٧٧/٥).
(٣) المكتفى (ص٢٣).
(٤) انظر: الإيضاح (٦٧١/٢).
(٥) التحصيل (٣٨٧/٣-٣٨٨).

والثاني في سورة الحج، وهو قوله:

(وقيل: إنَّ خطاب إبراهيم من قوله: ﴿ **أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا** ﴾[الحج:٢٦]، وقوله: ﴿ **وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ** ﴾[الحج:٢٧]: خطابٌ للنبيِّ -صلى الله عليه وسلم-؛ أي: أَعْلِمْهم بفَرْضه عليهم، وقيل: أَعْلِمْهم أنَّك تحجُّ حَجَّةَ الوداع.

وقيل: إنَّ الجميعَ خطابٌ للنبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، فالوقفُ -على هذا القول- على ﴿ **مَكَانَ الْبَيْتِ** ﴾ **كافٍ**)[(١)].

وإذا عارضنا دلالة هذا بالمشهور عند الفنِّ؛ يتبيَّن أنه توسَّع في دلالته؛ حيث إن الكافي عنده وقع في درجة التام عند غيره؛ فقد جاء عند الإمام الداني في موضع سورة الحج قوله:

(وقال قائل: ﴿ **مَكَانَ الْبَيْتِ** ﴾ [الحج:٢٦] **تامٌّ** ؛ لأنَّ ما بعده خطاب للنبي -عليه السلام-، بتقدير: وعهدنا إليك يا محمَّد ألا تشرك بي شيئاً، والظاهر يدلُّ على أنه خطاب لإبراهيم -عليه السلام-؛ فهو متصل بما قبله)[(٢)].

- **مصطلح القبيح**: وقد وقع في موضع واحد، وذكره على وجه إعرابيٍّ؛ فقد جاء ضمن تفسير موضع: ﴿ **خُشَّعًا** ﴾[القمر:٧]؛ حيث قال فيه:

(جمع (خاشع)، والنَّصب فيه على الحال من الهاء والميم في ﴿ **عَنْهُمْ** ﴾ [القمر:٦]؛ **فيقبح** الوقف على هذا التقدير على ﴿ **عَنْهُمْ** ﴾، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في﴿ **يَخْرُجُونَ** ﴾؛ فيوقف على ﴿ **عَنْهُمْ** ﴾[(٣)].

وإذا عارضنا دلالة هذا بالمشهور عند الفنِّ؛ يتبيَّن أن مراده منه أنه خلاف التام، ويعضد ذلك حكمه على الوقف: ﴿ **فَتَوَلَّ عَنْهُمْ** ﴾[القمر:٦] بقوله: (هذا تمام الكلام)[(٤)].

وقد حكم ابن الأنباري على هذا الموضع بأنه غير تامٍّ[(٥)]، واستدرك عليه ذلك الدانيُّ في المكتفى؛ حيث قال: (وقال ابن الأنباري: غير تام، وليس كما قال؛ لأنَّ

(١) التحصيل (٤/٤٣٦-٤٣٧).
(٢) (ص ١٣٧).
(٣) التحصيل (٧/٢٧٩).
(٤) التحصيل (٦/٢٦٨).
(٥) (٢/٩١٣).

جميع أهل التفسير يجعلون العامل في الظرف ﴿ **يَخْرُجُونَ** ﴾، والمعنى عندهم على التقديم و التأخير، والتقدير: يخرجون من الأجداث يوم يدع الداع، فإذا كان كذلك فالتمام: ﴿ **فَتَوَلَّ عَنْهُمْ** ﴾)[1].

وقد أورد الإمام المهدويُّ في ختم قسم أصول القراءات –كما تقدَّم –ضوابط لفظية يجب مراعاتها؛ لئلا يقع القارئ في الوقف القبيح، كما كان له عنايةٌ بالتَّنبيه على حكم الوقف الاضطراري؛ خصوصًا ما يتعلق بمرسوم المصحف.

ومن الأمثلة على ذلك قوله:

(ووقف سلام ويعقوب على ﴿ **نُنجِ** ﴾ [يونس:١٠٣] من قوله: ﴿ **نُنجِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ بياء، وهو في الخط بغير ياء، والجماعة يتبعون الخط، ولا ينبغي الوقف عليه)[2].

وقد نبَّه على مواضع عديدة منه في كتابه هجاء الأمصار، والذي يقول في صدره بعد البسملة والحمدلة:

(لما كانت المصاحفُ التي هي الأئمَّة؛ إذ قد اجتمعت عليها الأمَّة، يلزمُ موافقتها، ولا يسوغُ مخالفتها، وكان كثير من الخط المثبت فيها يخرج عن المعهود عند الناس مع حاجتهم إلى معرفته؛ لتكتب المصاحف على رسمه، وتجري في الوقف على كثير منه لكل قارئ من القراء على مذهبه وحكمه؛ كانت الحاجة إليه كالحاجة إلى سائر علوم القرآن؛ بل أهم)[3].

* * *

(١) (ص ٢٠٧).
(٢) التحصيل (٣/٣٧٥).
(٣) (ص٣٤).

المبحث الرابع
موارد الإمام المهدوي في باب علم الوقف والابتداء في كتبه

مواردُ الإمام المهدوي في كتبه متنوَّعة؛ فمنها كتب التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، واللغة، و التأريخ، وغير ذلك.

وقد قدَّم المهدوي من خلال تلك الموارد المختلفة في المشارب، والمتنوَّعة في المذاهب؛ مادة علميَّة مكينة، وأصيلة رصينة، ولكنه لم يصرِّح في الغالب بأسماء تلك الموارد التي اعتمد عليها، واستند إليها.

ويتجلَّى للمتأمِّل أنَّ من منهج المهدويِّ في كتبه: (أن ينسب الأقوال إلى أصحابها؛ من غير أن يذكر أسماء الكتب التي نقل عنها إلَّا ما ندر، أو ينقل تلك الأقوال دون نسبتها، مستخدمًا التصدير بصيغة الجهالة (قيل)؛ طلبًا للاختصار، والنَّاظر في هذا الكتاب يجد أنَّه قد حشد فيه عددًا هائلًا من أقوال الصحابة والتابعين، وغيرهم من العلماء المشهورين، وهو دقيق في النقل عنهم، ولا غرابة في هذا؛ فهو – كما تقدَّم– عالم متبحِّر في غير ما علمٍ، له يدٌ طولى في غير ما فنٍّ، ولا سيَّما الفقه، والتفسير، والقراءات، والعربيَّة، وقد ألَّف كتابه (**التحصيل**) مغالبةً وتحدِّيًا لمن أرادوا انتقاصَه، والحطَّ مِنْ شأنه، ولعلَّ هذا هو السرُّ فيما يزخَرُ به من الأقوال، والرِّوايات، والوجوه، فقد كان رأسًا في القراءات، والعربيَّة)[1]، وهذا يدلُّ على قدرته العلميَّة، وملكته الذهنيَّة.

وأمَّا موارده في باب الوقف والابتداء: فإنَّه يظهر من خلال النظر والاستقراء أنَّه أفاد من كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)للإمام أبي بكر بن الأنباري، والذي تميَّز فيه بالاهتمام بالصنعة النَّحوية، والعناية بالدلائل المعنوية.

ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله:

(وأجاز ابنُ الأنباري الوقفَ على قوله: ﴿ **وَمَا قَتَلُوهُ** ﴾ [النساء:١٥٧] على أنْ يُنصَبَ ﴿ **يَقِينًا** ﴾ [النساء:١٥٧] بفعل مضمَرٍ هو جواب القسم، تقديره: ولقد صُدِّقتُم يقينًا؛ أي: صدقًا يقينًا، ويكون ﴿ **بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ** ﴾ [النساء:١٥٨] مستأنفًا)[2].

---

(١) مقدمة تحقيق تفسير التحصيل(١/٣٣).

(٢) التحصيل (٢/٣٧٧)، وانظر: الإيضاح لابن الأنباري (٢/٦٠٩).

وزاد المهدويُّ بعض المواضع التي لم يذكرها ابن الأنباريِّ في كتابه، ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله:﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ [القلم:٤٢]: يجوز أن يكون العامل في ﴿ **يَوْمَ** ﴾ [القلم:٤٢] قوله: ﴿ **فَلْيَأْتُوا** ﴾ [القلم:٤١]، ويجوز أن ينتصب بإضمار فعلٍ، فيوقف على ﴿ **صَادِقِينَ** ﴾ ، ولا يوقف عليه على التقدير الأوَّل) [(١)].

ويلحظ المتأمِّل في تفسير التحصيل للمهدوي، وتفسير الهداية لمكيٍّ؛ وجود تقارب بينهما في المنهاج، ولغة الاحتجاج، وليس ببعيدٍ أن يكون المهدويُّ أمدَّ من نصوص تفسير الهداية نفسًا، وأنار قبسًا.

ولا غرابة في ذلك؛ فإنَّ لهذا الكتاب عند الأندلسيِّين منزلة سامية، ورتبة عالية، فقد قال عنه المقري (ت١٠٤١هـ) في نفح الطيب:(فمن أجلِّ ما صنِّف في تفسيره؛ كتاب (**الهداية إلى بلوغ النهاية**) في نحو عشرة أسفار، صنَّفه الإمام العالم الزاهد أبو محمد مكيُّ بن أبي طالب القرطبيُّ) [(٢)].

ولعلَّ من دلائل ذلك أنَّ من معالم منهج مكيٍّ في تفسيره:

- أنه يذكر الوقف والابتداء بعد بيان المعنى العام للآية.
- أنه يورد كثيرًا من الوقوف عن كبار الأئمة كنافع المدني (ت ١٦٧هـ)، ويعقوب البصري (ت٢٠٥)، والأخفش (ت٢١٥هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ)، وغيرهم[(٣)].
- أنه يذكر مصطلحات أهل الوقف (التام، والكافي، والحسن)؛ إلا أنه في الغالب لا يعني بها ما قصده أهل الوقف في حدِّهم لها، حيث تجوّز في استعمالها، وتوسَّع في دلالتها.

ومن الأمثلة على التقارب بينهما في العبارات؛ قول الإمام المهدويِّ في إعراب موضع:

(﴿ **صُنْعَ اللَّهِ** ﴾ [النمل:٨٨] منصوب على المصدر، ودلَّ عليه: ﴿ **وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ** ﴾ [النمل:٨٨]، وقيل: هو إغراء، فيوقف -على هذا-على

(١) التحصيل(٦/٤٦١)، وانظر: الإيضاح لابن الأنباري(٢/٩٤٤).

(٢) (٣/١٧٩).

(٣) انظر-للمزيد-: جهود المفسرين في الوقف والابتداء (عرضاً ودراسة)، ندى بنت محمد باقيس (ص٩٥-١٠٤).

﴿ **السَّحَابِ** ﴾، ولا يوقف عليه على التقدير الأوَّل) [(١)].

وقول الإمام مكيٍّ:

(ومن نَصَبَ ﴿ **صُنْعَ اللَّهِ** ﴾ [النمل:٨٨] على المصدر لم يقف على السحاب؛ لأن الجملة دلَّت على الفعل العامل، ومن نصبه على انظروا ﴿ **صُنْعَ اللَّهِ** ﴾، جاز الوقف على ﴿ **السَّحَابِ** ﴾)[(٢)].

ولم يكتف المهدوي بما ورد عند مكي من مواضع؛ بل زاد عليه، ومن الأمثلة على ذلك؛ قوله في إعراب موضع:

(﴿ **يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ** ﴾ [الممتحنة:٣]: العامل في ﴿ **يَوْمَ** ﴾ : ﴿ **يَفْصِلُ** ﴾ ، فيوقف على ﴿ **بَيْنَكُمْ** ﴾ ، أو ﴿ **تَنفَعَكُمْ** ﴾، فيُوقَف على ﴿ **الْقِيَامَةِ** ﴾.) [(٣)].

* * *

(١) التحصيل (١٢٩/٥).
(٢) تفسير الهداية (٥٤٧٧/٨).
(٣) التحصيل (٣٩٣/٦)، وانظر: تفسير الهداية (٧٤١٨/١١).

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا، أمَّا بعد:

فبعون من الله–تعالى–فرغتُ من كتابة صفحات هذا البحث، وقد عشتُ خلاله مع كتب هذا الإمام العالم الوضَّاء، وما يتصَّل فيها بعلم الوقف والابتداء، وبعد الخوض في غَورها، والظَّفر بشيء من دُررها؛ خلصتُ إلى ما يلي:

١– مكانة الإمام المهدوي العالية، ومنزلته السامية عند أهل التفسير، والقراءات، واللغة.

٢–لم يفرد الإمام المهدويُّ علم الوقف والابتداء بمؤلَّف مستقل، وإنما ضمَّن مسائله في كتبه عند ذكر ما يتعلَّق به، وهذا بخلاف عصريَّيه الإمامين مكي، والداني؛ فإن لكلٍّ منهما في هذا العلم أكثر من مؤلَّف مفرد.

٣–أحصيتُ في تفسير المهدوي (**التحصيل**) ما يزيد على مائة موضع في باب الوقف والابتداء، وهي تندرج تحت حكم ما يوقف عليه، وما يبتدأ به–وهو المقصود من الباب–؛ وموضعين في (**شرح الهداية**).

٤– إيرادهُ للمشكل–فقط–من مواضع الوقف والابتداء؛ وجلُّها له تعلُّق بالخلافيات النحويَّة، والقرائيَّة، والمعنويَّة، وعدمُ استقصاءِ كلِّ ما له صلة بهذا الباب.

٥–الترجيح –أحيانًا–بين أوجه الوقف والابتداء، والاختيار منها والاصطفاء؛ مع العناية بالتأصيل والتدليل، والتوجيه والتعليل.

٦–التنوع في العبارات، والتوسع في الدلالات، والتجوز في استعمال بعض المصطلحات.

٧- عدم التصريح بالموارد التي اعتمد عليها في مادة باب الوقف والابتداء.

وأوصي في ختم هذا البحث بما يلي:

١- جمع المواضع التي أوردها الإمام المهدوي في علم الوقف والابتداء، والموازنة بينها وبين ما ذكره غيره من أئمة الفن الأسلاف.

٢- دراسة استدراكات الإمام المهدوي على غيره في هذا الباب، واستخلاص القواعد التي بنى عليها أحكامه النقديَّة، واختياراته الأدائيَّة.

وبعد:

فهذا البحث جهدُ المقل، الزلل فيه كثير، والوهم وفيرٌ، ويبقى المؤمَّل عفو كلِّ من تكرم بإلقاء نظرة فيه، أو استدرك عليه.

والله أسأل أن يكرمنا بغاية المرام، وحسن الختام، والفوز دار السلام، وصحبة خير الأنام، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين، الأحياء منهم والميتين.

وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

أهم المصادر والمراجع

أولا : الكتب:

- القرآن الكريم.
- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ابن جزي ومنهجه في التفسير، د. علي الزبيري، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩٩١هـ) تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ.
- أثر الوقف والابتداء في نحو القرآن الكريم، د. أمجد كامل العثمان، مؤسسة الضحى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن الباذش (ت٥٤٠)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ.
- الإمام مكي بن أبي طالب القيسي وجهوده في خدمة القرآن الكريم، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ط١، ١٣٩٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: نخبة من العلماء، ط١، طبع مطبعة حكومة الكويت، الكويت
- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ.
- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: دار الكمال المتحدة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط١، ١٤٣٥هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي (ت:٧٤١هـ)، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- التمهيد في علم التجويد، محمد بن يوسف الجزري(ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة، والدار المصرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٥٤هـ.
- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين في جامعة أم القرى، طبع كلية الدراسات العليا والبحث بجامعة الشارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٨هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تصحيح: أحمد بن عبدالعليم البردوني، دار الكتاب العربي، ط٢.
- جمال القراء وكمال القراء، علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) تحقيق: د. علي البواب، مكتبة التراث، مكة، السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.
- جهل المقل، ساجقلي زاده، تحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ.
- جهود المفسرين في علم الوقف والابتداء، ندى بنت محمد باقيس، رسالة

ماجستير، إشراف أ.د إبراهيم الدوسري، قسم القرآن وعلومه، كلية أصول الدين، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، ١٤٣٤هـ .
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط وجماعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن عمر مخلوف(ت ١٣٦٠هـ)، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ)، دار الباز للنشر، مكة، السعودية، ط١، ١٣٩٩هـ.
- شرح القصيدة الخاقانية، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: غازي العمري، رسالة ماجستير، إشراف د. محمد سيدي ولد الحبيب، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- شرح المقدمة الجزرية، د. غانم قدوري، مطبوعات مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ.
- شرح الهداية. أبوالعباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ) تحقيق: د.حازم حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء، أبو الخير محمد بن يوسف الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد منصور.
- فهرسة ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، محمد الزاهي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٣هـ.
- فهرسة المنتوري، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري (ت٨٣٤هـ)، تحقيق:د. محمد بنشريقة، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، ط١، ١٤٣٢هـ.

- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٧هـ.
- القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد إعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠هـ.
- القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، د. هند شلبي، الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٣م.
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١، ١٤٢٤هـ.
- قصيدة الإمام أبي مزاحم الخاقاني(ت٣٢٥هـ)، تحقيق: د. حازم بن سعيد حيدر، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ.
- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٣هـ.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري(ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين القسطلاني(ت٩٢٣هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مطبوعات مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٣٤هـ.
- المحرر في علوم القرآن، د. مساعد بن سليمان الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية في معهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، ط٢، ١٤٢٧هـ.
- المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة وغيرهم، أبو محمد الحسن بن علي العماني(ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق: هند العبدلي، رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٢٤هـ.
- معجم المصطلح الصوتي عند علماء التجويد، د. بلقاسم مكريني، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٤هـ.
- معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- معجم مصنفات الوقف والابتداء، د. محمد توفيق حديد، مركز تفسير للدراسات القرآنية في معهد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٣٧هـ .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. طيار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلامية، تركيا، استنبول، ط١، ١٤١٦هـ.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- المكتفى، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، لأحمد بن محمد الأشموني، تعليق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ.
- منهج الإقراء بالأندلس، د. مراد زهوي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن يوسف الجزري (٨٣٣هـ)، تحقيق: أ.د السالم الجكني، مطبوعات مجمع الملك فهد، المدينة، السعودية، ط١،١٤٣٥هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٨هـ.
- هجاء مصاحف الأمصار، أحمد بن عمار المهدوي(ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د.حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي(ت١٤٠٩هـ)، نشر دار الفجر الإسلامية، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت: ٤٣٧هـ)، نشر مجموعة مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،

جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٩هـ.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، وكالة المعارف، مكتبة المثنى، بيروت، لبنان، ط١، ١٣١٤هـ.
- وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ) تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت، لبنان.
- وفيات الأعيان، أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت، لبنان.
- الوقف على كلا وبلى في القرآن، مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.حسين النصار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبد الكريم عوض صالح، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- الوقف والابتداء، علي بن أحمد بن الغزال النيسابوري(ت٥١٦هـ) تحقيق د. منى إلياس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ.
- وقوف القرآن وأثرها في التفسير د. مساعد بن سليمان الطيار، مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، السعودية، ط١، ١٤٣١هـ.

ثانياً : المراجع الالكترونيّة:

- المكتبة الشاملة، الإصدار الثالث، ملتقى أهل الحديث.

* * *